وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح – ورقـــــلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية
تخصص: تنظيمات إدارية

بعنوان:

المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر
دراسة ميدانية لولاية ورقلة

إعداد :

- ربحة دهيكل
- سارة لقريز

إشراف الأستاذ :

- محمد الصالح بوعافية

السنة الجامعية2012/2013

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح – ورقـــــلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية
تخصص: تنظيمات إدارية

بعنوان:

المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر
دراسة ميدانية لولاية ورقلة

إعداد :

- ربحة دهيكل
- سارة لقريز

إشراف الأستاذ :

- محمد الصالح بوعافية

السنة الجامعية:2012/2013

شكر و تقدير

نشكر الله جل جلاله الذي أعاننا بقدرته و حكمته و عظمته على إتمام و انجاز هذه المذكـــرة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إتمام هذه العمل.

و إلى أستاذنا المشرف صالح بوعافية الذي كان له الفضل الكبير علينا واعترافا له بالجميل على حرصه الدائم و لإعطائه ما بوسعه لإنجاز هذا المجهود المتواضع.

إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية , إلى من ساعدنا في تصحيح و إتمام هذا البحث .

كما نشكر الأساتذة الأفاضل لجنة المناقشة على جهودهم و قبولهم مناقشة هذه المذكرة و تقييمها.

آملين التوفيق و السداد و النفع من المولى الأعظم جل شأنه و على.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات:

المحتوى.	الصفحة
شكر وعرفان.	
إهداء .	
فهرس الموضوعات.	
فهرس الجداول والأشكال .	
مقدمة	أ– و
الفصل الأول: التأصيل والنظري و المفاهيمي للمجتمع المدني والتنمية السياسية	
توطئة	08
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني.	09
المطلب الأول: مفاهيم مختلفة للمجتمع المدني .	09
المطلب الثاني: نشأة المجتمع المدني و خصائصه و سيماته و مكوناته .	12
المطلب الثالث: مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي.	16
المطلب الرابع: مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي.	18
المبحث الثاني: ماهية التنمية السياسية.	21
المطلب الأول: مفهوم التنمية السياسية.	21
المطلب الثاني: أزمات التنمية السياسية.	25
المطلب الثالث: آليات التنمية السياسية.	27
المطلب الرابع: نتائج و آثار التنمية السياسية.	29
خلاصة الفصل الأول.	32
الفصل الثاني: المجتمع المدني وعلاقته بالتنمية السياسية بالجزائر.	
توطئة	34
المبحث الأول: التطور التاريخي للمجتمع المدني بالجزائر.	35

المطلب الأول: الإطار التنظيمي لمؤسسات المجتمع المدني بالجزائر في ظل الأحادية الحزبية.	40
المطلب الثاني: تطوره في ظل التعددية الحزبية.	44
المطلب الثالث: دور المجتمع المدني في دفع عجلة التنمية.	45
المبحث الثاني:الدور الوظيفي للمجتمع المدني الجزائري في التنمية السياسية بالجزائر.	47
المطلب الأول: شروط تفعيل دوره في التنمية السياسية بالجزائر.	47
المطلب الثاني: آليات تفعيل دور المجتمع المدني في تجسيد التنمية السياسية بالجزائر.	50
المطلب الثالث: مساهمات المجتمع المدني في التنمية السياسية .	51
خلاصة الفصل الثاني.	53
الفصل التطبيقي: دور المجتمع المدني في التنمية السياسية بولاية ورقلة.	
توطئة	55
المبحث الأول: التعريف بولاية ورقلة.	56
المطلب الأول: التعريف الجغرافي (الموقع , المساحة ,التضاريس).	56
المطلب الثاني: التعريف بالولاية سياسيا و إداريا.	58
المطلب الثالث: التعريف بالولاية إقتصاديا وتنمويا.	61
المبحث الثاني: الحركة الجمعوية في ولاية ورقلة نموذجا	63
المطلب الأول : جمعية صناع الحياة و صناعة النجاح بولاية ورقلة:	63
المطلب الثاني: تحليل و تفسير المعطيات	69
خلاصة الفصل التطبيقي.	79
خاتمة .	
قائمة المراجع .	
ملاحق الدراسة .	

فهـرس الجــداول
و الأشكــال

فهرس الجداول و الأشكال:

الموضوع	الصفحة
الجدول رقم 01: يوضح المبحوثين حسب الجنس .	69
الجدول رقم 02: يوضح المبحوثين حسب السن .	69
الجدول رقم 03: يوضح المبحوثين حسب المستوى التعليمي .	70
جدول رقم 04: يوضح المبحوثين حسب المهنة .	71
جدول رقم 05: يوضح ما إذا كان المبحوث منخرط في جمعية أو لا.	72
جدول رقم 06: يوضح المجال الذي تنشط فيه هذه الجمعية .	72
جدول رقم 07: يوضح صفة و وظيفة المبحوث بهذه الجمعية.	73
الجدول رقم 08: يوضح أسباب و دوافع المبحوث للانضمام إلى هذه الجمعية .	74
جدول رقم 09: يوضح مدى الصعوبات التي تعترض نشاط هذه الجمعية .	74
جدول رقم 10: يوضح مدى مساهمة هذه الجمعية في عملية التنمية السياسية و التنشئة السياسية.	75
جدول رقم 11: يوضح م ا إذا كان عمر المنخرطين في هذه الجمعية من فئة الشباب.	75
الجدول رقم 12 : يوضح ما إذا كانت هذه الجمعية تتكون من الطبقة المثقفة (النخبة).	76
الجدول رقم 13: يوضح مدى الدعم الذي تتلقاه هذه الجمعية لممارسة نشاطها على أكمل وجه.	76
الجدول رقم 14: يوضح ما إذا كان الحيز الممنوح للجمعيات واسع .	77
الجدول رقم 15: يوضح ما إذا تلقت هذه الجمعية شهادات تكريمية من قبل السلطة.	77

مقدمة

مقدمـــــــــة

تمثل قضية المجتمع المدني و التنمية السياسية في الوطن العربي واحدة من أهم القضايا المطروحة على الساحة العربية اليوم, و ذلك لما شهدته السنوات الأخيرة من نقاش و حوار ثري و متنوع حول هذا الموضوع الحساس و الإشكاليات المرتبة و المتعلقة به.

وتظهر الآن أكثر من أي وقت مضى تناولات السياسيين والأكاديميين والمثقفين التي تؤكد أن التأخر في التعامل الفعال مع مثل هذه القضايا يصعب من إمكانية نهوض الدول والمجتمعات العربية في مختلف المجالات .

إذ يلاحظ أن ضعف أداء مؤسسات المجتمع المدني ينعكس عليه تراجع و ضعف في التنمية السياسية في الوطن العربي عامة و الجزائر خاصة , وبالحضور المحدود لهذه ا لمؤسسات فان عجلة التنمية السياسية في المجتمع المدني تسير ببطء شديد, و يقلل من إمكانية مساهمة الجماهير في الدفع بعجلة التنمية السياسية والتقدم بها إلى الأمام.

و عليه فإن قضية المجتمع المدني تمثل جميع المؤسسات السياسية, الإجتماعية , و الثقافية, التي تعمل بإستقلال عن سلطة الدولة, لدى فإن هذا الموضوع يعتبر ضروري و هام في التنمية السياسية في جميع المجالات فالتشجيع على التعامل مع مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها سبيلاً مهماً من سبل التغيير في المجتمع .

حيث أصبح تقدم وتطور الشعوب من النواحي السياسية والتنموية مرتبط بالدور الهام الذي يلعبه المجتمع المدني في هذا المجال، فمن الجانب السياسي يساهم المجتمع المدني بشكل كبير في تكريس الديمقراطية بمعنى الكلمة و ذلك من خلال المشاركة والرقابة ، أما من الجانب التنموي فان دوره يظهر أساسا كقوة هامة تدفع وتيرة النمو من خلال العمل الميداني أو العمل التحسيسي إضافة إلى دوره في الرقابة والمحاسبة وحتى المسائلة.

وفي هذا الإطار تأتي هذه الدراسة التي تهدف إلى وتحليل المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر بشكل عام وفي ولاية ورقلة بشكل تطبيقي خاص.

1/- أهمية الدراسة:

لكل عمل أو بحث علمي أهمية ، ما يدفع الباحث القيام بهذا البحث, و من هنا يتضح أن موضوع المجتمع المدني ودورهفي التنمية السياسية، موضوع هام للغاية فالخطاب سياسي يؤكد على قيمة إسهام

المجتمع المدني بدوره وتنوع أنماطه وأنشطته في تحقيق التنمية السياسية الديمقراطية ، كما أن الخطاب السياسي يدعم دور المجتمع المدني في التنمية بشكل عام.

و من خلال ما سبق تبرز أهمية دراستنا في توضيح دوره المجتمع المدني في تدعيم التنمية السياسية وعلاقته بالتطور والتقدم الإجتماعي. كما أن أهمية هذا البحث الذي نحن بصدد دراسته تظهر في معرفة دور المجتمع المدني الذي يلعبه في تسييرالشؤون العامة للمجتمع الإجتماعية الإقتصادية والثقافية من خلال منظور السياسات العامة ,والذي يبين العلاقة بين المجتمع المدني والدولة.

2/- أهداف الدراسة:

مما لاشك في أننا من خلال هذه الدراسة و الجهد المتواضع نأمل إلى تحقيق بعض المرامي و الأهداف, و هذا ما يسعى إليه كل باحث في أي مجال كان, و عليه يمكن حصر أهداف دراستنا فيما يلي:

* تبيان الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في تكريس التنمية السياسية عامة و في الجزائر خاصة ,فبلوغ التنمية السياسية أهميتها بمعنى الكلمة مرتبط بدور المجتمع البشري المشترك الفعال.

* من خلال هذه الدراسة يمكن التوصل إلى الحلول و التوصيات التي من شأنها معالجة مثل هذه المواضيع الحساسة و المساهمة في صنع سبل لتحقيق التنمية ,و توضيح الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في ذلك ,و كذا تطوير مفهوم المجتمع المدني الجزائري و التنمية السياسية.

* الإستطلاع و التعرف على واقع التنمية السياسية في الجزائر و التوصل إلى أهم المقومات التنموية في المجال الزراعي الفلاحي و الصناعي و السياحي.

* كما تهدف هذه الدراسة إلى سد النقص الملموس في مثل هذه المواضيع , حيث لا يوجد دراسات كافية و شاملة و متكاملة في ذلك ,وتزويد الباحثين و الطلبة بالمعلومات الجديدة حول المجتمع المدني و التنمية السياسية بالجزائر.

3/- مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيار الموضوع أمر لا بد منه في أي بحث حيث يضع المهتمون بشؤون البحث عددا من المعايير التي تساعدهم على اختيار موضوع بحثهم و تتعلق هذه المعايير بالباحث نفسه كقدرته و رغبته في القيام بهذا البحث في المجتمع, أما ما دفعنا لإختيار هذا الموضوع الذي هو محل اهتمامنا ما يلي

أ- المبررات الموضوعية: وتتمثل فيما يأتي:

* جاءت هذه الدراسة لمعرفة مدى تطور المجتمع المدني في الجزائر عامة وفي ولاية ورقلة بصورة خاصة , و الإصرار على توضيح و الكشف عن الدور الكبير والفعال الذي يلعبه في تحقيق و تجسيد

التنمية السياسية.

* العناية و الإهتمام الدائم بالمجتمع المدني أمر لا بد منه في تدعيم التنمية في شتى المجالات المختلفة, و المساعدة على خلق و صنع مجتمع نامي و راقي .

* التراجع في وتيرة التنمية أمر مقلق للغاية, خاصة في الساحة السياسية لذا يستوجب علينا كباحثين التعرض لأسباب ذلك و البحث عن حلول لذالك و لو كان ذلك قليل, للمساعدة على الإستقرار الإجتماعي.

* بحكم دراستنا في قسم العلوم السياسية تخصص تنظيمات إدارية تعرضنا لهذا الموضوع السياسي لأنه يعد من أهم الموضوعات و أخطرها في مجال السياسة , محاولين تطبيق ما تناولناه من معرفة علمية لنيل شهادة الليسانس.

ب- المبررات الذاتية: وهي كالآتي:

*أهمية موضوع المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية بالجزائر الذي هو محل دراستنا كونه القاعدة الأساسية التي تقوم عليها التنمية, مما دفعنا إلى التعرف على هذه الظاهرة أكثر و إعطائها حقها في الدراسة .

* الحوار و النقاش الدائم حول موضوع التنمية السياسية مما أثار فضولنا للبحث و اللإستطلاع على واقع المجتمع المدني و الكشف عن الدور الحقيقي الذي يلعبه في تحقيق التنمية .

* و بما أن هذه الدراسة خصت ولاية ورقلة مقر إقامتي و المجتمع الذي أعيش فيه أصبح هذا الأمر يخصني بصورة مباشرة.

4/- إشكالية الدراسة:

لتحقيق أكبر قدر من التنمية في المجال السياسي و الإقتصادي و الإجتماعية والثقافي بالجزائر، لابد من توفير الرفاهية المادية للمجتمع، و ذلك تحسين المستوى المعيشي بالقضاء الفقر والحرمان , كذا وتوفير مناصب الشغل المناسبة لهم و ذلك من أجل تحقيق وتحقيق و الإستقرار السياسيي الإجتماعي و هذا من خلال المساهمة في التقليل من حدة التوترات الصراعات الحاصلة داخل المجتمع. وتجسيد التنمية السياسية في جميع أشكالها، بحيث تصنف الجزائر ضمن الديمقراطيات الصاعدة . لذا فللتنمية بالنسبة للمجتمع المدني تعد أمر هام وضروري وهذا ما نسعى لتحديده وإبرازه من خلال الكشف عن العلاقة القائمة بين التنمية السياسية والمجتمع المدني و دوره في ذلك و بالتحديد في ولاية ورقلة.

و عليه فالإشكالية المطروحة في هذه الدراسة هي:

*- ماهو الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية بالجزائر ، و ما مدى مساهمته في ذلك ؟

و يندرج ضمن هذا الإشكال أسئلة فرعية و هي كالآتي:

1- هل استطاع المجتمع المدني أن يلعب دورا في توجيه قرارات الدولة نحو القضايا المتعلقة بعملية التنمية بمختلف أشكالها؟

2-هل توفرت مقومات التنمية في ولاية ورقلة إذا كان كذلك ما مدى فاعلية المجتمع المدني في ذلك ؟

3- هل حقق المجتمع المدني في الجزائر عامة وفي ولاية ورقلة على وجه الخصوص دورهفي عملية التنمية السياسية ؟

5/- حدود الدراسة:

أ- الحدود المكانية:

تم إجراء دراستنا هذه في ولاية ورقلة بالتحديد في جمعية صناع الحياة و صناعة النجاح بحي سيدي بوغفالة قرب صيدلية عيشوش بورقلة ,من أجل معالجة دور المجتمع المدني في التنمية السياسية بالجزائر عامة و في ورقلة بشكل تطبيقي خاص.

ب- الحدود الزمانية:

و هو الفترة الزمنية التي أجرينا فيها دراستنا وكان ذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من 10 ماي إلى 17 ماي 2013.

ج- المجال البشري:

مجموعة من الأفراد المنخرطين في جمعية صناع الحياة الموجودة بحي سيدي بوغفالة بورقلة للحصول على المعلومات و البيانات التي تتعلق بدراستنا هذه.

6/- فرضيات الدراسة:

أ- الفرضية المركزية:

ساهم المجتمع المدني بولاية ورقلة في الفترة الممتدة من 2012 إلى 2013 بفعالية في دعم التنمية السياسية ويندرج عن هذه الفرضية فرضيات جزئية و هي كالآتي:

ب- الفرضيات الثانوية:

1- يساهم المجتمع المدني في توجيه قرارات الدولة نحو القضايا المتعلقة بعملية التنمية بمختلف أشكالها

2- توفر مقومات التنمية في ولاية ورقلة يدل على مساهمة و فاعلية المجتمع المدني في ذلك .

3- حقق المجتمع المدني في الجزائر عامة وفي ولايةِ ورقلة على وجه الخصوص دورهفي عمليةِ_التنمية السياسية.

7/- منهجية الدراسة:

من خلال هذه الدراسة نحاول إبراز دور المجتمع المدني في عملية التنمية السياسية , و ذلك عن طريق ما تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر التي تتمثل في الأحزاب السياسية والجماعات المهنية الموجودة.

و سوف نقوم بعرض لأهم الأمور الخاصة و المتعلقة بموضوع دراستنا ,لمعالجة هذا الموضوع اعتمدنا على عدة مناهج و إقترابات وأساليب تحليلية تتماشى مع طبيعة موضوعنا ونذكرها كالآتي :

- المنهج المؤسسي: باستخدامه لمعالجة الإطار التأسيسي للمجتمع المدني، عن طريق قراءة مؤسسية قانونية للعمل الجمعوي .

- أسلوب تحليل المضمون: و يستخدم لدراسة و تحليل الكمي النتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها حول واقع المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية بولاية ورقلة و ذلك من خلال تحليل مضمون برامج الجمعيات و دورها في غرس مقومات التنمية السياسية و الحث على المساهمة في تحقيقها .

- الاستبيان: يعد أداة ملائمة للحصول على معلومات و بيانات و حقائق مرتبطة بواقع معين أو حول موضوع أو مشكلة ما و يكون ذلك على شكل أسئلة يطلب الإجابة عنها من قبل عدد من المعنيين بموضوع الإستبيان. و الغرض توظيفه هو المساهمة في ترسيخ القيم السياسية التي تساعد على عمل الآلة السياسية بشكل منتظم و تحديد دور المجتمع في عملية التنمية السياسية.

وقد خصصنا:

الفصل الأول: من الدراسة : للتأصيل النظري و المفاهيمي للمجتمع المدني و التنمية السياسية و هو مدخل نظري نتطرق من خلاله إلى تحديد المفاهيم الأساسية كمفهوم المجتمع المدني و التنمية السياسية.

الفصل الثاني: تحت عنوان المجتمع المدني و علاقته بالتنمية السياسية بالجزائر و ذلك من خلال التطرق إلى التطور التاريخي للمجتمع المدني في فترة الأحادية و التعددية الحزبية , و كذا الدور الوظيفي للمجتمع المدني في التنمية السياسية من خلال شروطه آليات تفعيله.

الفصل الثالث: و هو الفصل التطبيقي المعنون بدور المجتمع المدني في التنمية السياسية بولاية ورقلة, حيث تطرقنا إلى التعريف بالولاية جغرافيا من حيث الموقع و المساحة و التعرض إلى أهم خصائصها الطبيعية, ثم التعريف بها إداريا و كذا إقتصاديا و تنمويا بتوضيح لأهم المقومات التنمية في مجال الزراعة و الصناعة و السياحة .

الفصـــــــــــل الأول

التأصيل النظري و المفاهيمي للمجتمع المدنـي و التنمية السياسية

توطئة

يعتبر المجتمع المدني بكامل مؤسساته, و عناصره لاعبا أساسيا في عملية التنمية و بناء و تكوين المجتمعات التي ينطلق منها و يقوم على تمثيلها و قد عرف تداولا كبيرا في الخطاب السياسي و الثقافي العربي بصفة عامة ,و الجزائر بصفة خاصة لهذا سوف نحاول الإلمام بجميع نواحي هذا المفهوم و سوف نسعى إلى ضرورة العمل على المستوى المفاهيمي لتأصيل هذا المفهوم عبر إعادة صياغة و تحديد مدلولاته , أي تحديد جملة العوامل و الأحداث التي ساهمت في تكريسه, و ذلك من خلال طرح التساؤلات التالية :

ماذا نقصد بالمجتمع المدني, و متى ظهر و ماهي العلاقة التي تربطه بالتنمية السياسية ؟

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني:

قبل الحديث عن مفهوم المجتمع المدني تجدر الإشارة إلى الجذور التاريخية للمصطلح، حيث أن المجتمع المدني يعتبر من المصطلحات الشائكة في المناظرات أوالجدالات السياسية الحالية المعاصرة.[1]

إن مفهوم المجتمع المدني ولد و نشأ في الصراع السياسي و الإجتماعي الذي عرفه المجتمع الأوربي منذ القرن السابع عشر, لذلك فمن الطبيعي أن تتباين الآراء حوله, و لكن هناك نقطة تكاد تكون محل إجماع بين المفكرين الذين أولوا عناية خاصة للمفهوم, فهناك من جعله مقابلا لمفهوم الدولة, و هناك من رأى عكس ذلك أي أنه متلازم مع مفهوم الدولة, و مهما تباينت و اختلفت الآراء فإنه لا يمكن تجاهل دور الدولة سواء في تقدم المجتمع المدني أو تدهوره .[2]

يعرف المجتمع المدني عند البعض كمعارض للدولة في البرنامج الليبرالي كما يقول ج. سورمون (G. SORMON) "يجب أن يعاد و بوضوح رسم الحدود بين الدولة و المجتمع المدني،« المجتمع المدني باعتباره مجموعة المؤسسات (العائلات، الشركات، الجمعيات) أين يمارس و يتابع الأفراد المصالح المشتركة دون تدخل الدولة، و حسب إجراءات خاصة بهم، يقيمون قيم شديدة الخصوصية » ، نلاحظ من خلال هذا التعريف أن المفهوم استثنى كل ما له علاقة بالسلطة السياسية أو الدولة.

و بالنسبة للبعض الآخر، فالمجتمع المدني هو الوجه الآخر للدولة، حيث يتداخل الخاص مع العام .[3]

المطلـــب الأول : مفهوم المجتمع المدني:

1/- تعريف المجتمع المدني من الناحية اللغوية:

إن المجتمع المدني هو مصطلح غربي, يلفظ باللغة الفرنسية Société Civil لذا لا نجد له تعريفا لغويا دقيقا في المعاجم السياسية و الفلسفية و الإجتماعية العربية و ذلك لكونه مصطلح مركب دال

---

[1]- عاطف أبو سيف , المجتمع المدني للدولة , ط 1, غزة ,دار الشروق, 2005,ص: 21.

[2] – الحبيب الجناحي, المجتمع المدني و أبعاده الفكرية,ط 1, دمشق, دار الفكر, 2003, ص:14.

[3] - Jacques Chevalier (et autres), La société civile. Paris :Presse 23 universitaire de France, 1986,p9.

على بيئة معينة نشأ و تطور بنشأتها و تطورها, و Sociètè كلمة لاتينية تعني مجتمع, أما Civil فهي كلمة ذات الأصل اللاتيني و تعني المواطن. [1]

وما يلاحظ أن كلمة Civils في الترجمة العربية لا تحمل دلالات المواطنة, و إنما مدني من المدينة أو التمدن, و المدينة تعني المكان الذي اجتمع فيه الأفراد للعيش معا استجابة للعوامل المختلفة.[2]

2/- تعريف المجتمع المدني اصطلاحا:

يعرف الدكتور سعد الدين ابراهيم المجتمع المدني بأنه: " مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة غير الحكومية و غير الأرثية , التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة, لتنسيق مصالح أفرادها, من أجل قضية أو مصلحة أو التعبير عن مصالح جماعية, ملتزمة في ذلك معايير الإحترام و التراضي و التسامح و الإدارة السلمية للتنوع و الاختلاف".

كما يعرف بأنه:" عالم ذو علاقة وسطية بين الحكومة و العائلة, تشغلها مؤسسات منفصلة عن الحكومة , و تتمتع باستقلالية في علاقتها مع الحكومة و أنها تشكل بشكل تطوعي, من أعضاء في المجتمع لحماية أو زيادة اهتمامهم او قيمتهم.[3]

وفي إطار السعي لإدراك المفهوم ينبغي تحريره من اختلاطات ثلاثة :

أ - الإختلاط الأول: هو يجعل من المجتمع رصيدا لقيم الحرية و التحرر و يضعه في موضع النقيض مع السلطة و الدولة.

ب- الإختلاط الثاني: نابع من مطابقة مفهوم المجتمع المدني مع مفهوم الشأن الخاص المتعلق بالفرد و حياته الشخصية مقابل الشأن العام و الدولة التي تهتم بالأمور الوطنية.

ج- الإختلاط الثالث: نابع من محاولة لوضع المجتمع المدني في مقابل المجتمع الأهلي و مصدر هذه المحاولة توظيف هذا المفهوم توظيفا سياسيا في وجه التيارات أو الحركات التي ينظر إليها لتيارات أو حركات حاملة للقيم التقليدية.

---

[1]- عزمي بشارة, المجتمع المدني: دراسة نقدية إشارة إلى المجتمع المدني العربي,ط 1, بيروت,مركز دراسات الوحدة العربية, ص:64. 98.

[2]- مولود مسلم , المجتمع المدني دراسة نظرية, مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية, العدد9 جانفي 2004, ص: 301.

[3]- محاضرات في مقياس الحكم الراشد, الموسم الجامعي 2012/2011, ص: 15, 16.

*وقد عكست هذه الإشكاليات و الإختلاطات و نتائجها نفسها, في استخدامات متعددة للمفهوم, فالبعض يستخدمه و ما يرتبط به من مؤسسات الإجتماعية خاصة كمقابل للدولة و ما يرتبط بها من مؤسسات اجتماعية عامة, و البعض استخدمه كمقابل للدين بحيث يجب فصل الدين عن الدولة, أي إعلان مبادئ العلمنة كأحد المداخلات لبناء المجتمع المدني.

* و هناك اتجاه في التحليل يرى أن المجتمع المدني : يمثل نمط من التنظيم الإجتماعي يتعلق بعلاقات الأفراد فيما بينهم لا بوصفهم مواطنين أو أعضاء في الوطن, أي لا من حيث خلق رابطة وطنية شاملة (الأمة– الدولة) و لكن من حيث هم منتجون لحياتهم المادية و عقائدهم و أفكارهم و مقدساتهم و رموزهم.... و بهذا المعنى يطلق اسم مدني على التنظيمات و البنى, و بالتالي على التضامنات النابعة عنه, التي تختص بإنتاج حياة البشر الإقتصادية و الأخلاقية و الأسرية و التي لا تخضع لتنظيم رسمي شامل وعام من قبل السلطة المركزية.[1]

* مفهوم آخر للمجتمع المدني:

المجتمع المدني و إن اختلفت تعريفاته من باحث إلى آخر, فإنه يتحرر في نهاية المطاف على أنه: " مجموع التنظيمات الموجودة في المجتمع (مؤسسات و جمعيات و هيئات و نقابات و أحزاب ووسائل إعلام.... إلخ") تعمل بإنفصال نسبي عن الدولة و يتحدد هدفها في التحول الديموقراطي و الحد من سلطة الدولة القيصرية.

و في هذا يقول الدكتور سامي خالد أستاذ العلوم السياسية في جامعة صلاح الدين (العراق) أن:

* المجتمع المدني: " يعني مجموعة التنظيمات المجتمعية من مؤسسات و جمعيات و هيئات و مجالس ونقابات و أحزاب و وسائل إعلام و شرائح اجتماعية لها تعبير تنظيمي في المجتمع, أي مجموع التنظيمات المجتمعية التي لها مصلحة فعلية في التحول الديموقراطي في المجتمع و بما يتضمن الحد من السلطة القصرية للدولة.[2]

---

[1]– ثامر كامل محمد الخزرجي, النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة,(دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة), ط 1, دار مدجدلاوي, الأردن, 2003, ص: 106, 107.

[2]– ابراهيم مشورب , المؤسسات السياسية و الإجتماعية في الدولة المعاصرة , ط 2, بيروت , دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر, 2004 , ص: 12.

3/- التعريف الإجرائي للمجتمع المدني:

الثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة, منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني و مثال ذلك الأحزاب, و منها غايات نقابية كالدفاع عن المصالح الإقتصادية الأعضاء النقابة, و الارتقاء بمستوى المهنة و التعبير عن مصالح أعضائها,و منها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب و الجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقا لإتجاهات كل جمعية, و منها أغراض إجتماعية للإسهام في العمل الإجتماعي لتحقيق التنمية.[1]

المطلب الثاني: نشأة و خصائص و سيمات و مكونات المجتمع المدني:

1/- نشأة المجتمع المدني:

لقد ارتبط ظهور مفهوم المجتمع المدني بالتحولات التي جرت في أوربا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر, أي بمعنى التحول من النظام الإستبدادي إلى النظام الديمقراطية البرجوازية, حيث ظهرت الحاجة إلى إقامة علاقة جريد بين السلطة و الشعب, علاقة تقوم على أساس احترام حرية الإنسان و دفعه إلى المشاركة في الحياة العامة عن طريق تنظيمات و مؤسسات, يكون الإنتساب إليها و الخروج منها طوعي.

- و الهدف هو إشراك المجتمع في عملية بناء النظام البرجوازي الناشئ حديثا, وثم ذلك عن طريق صراع عنيف ضد الإستبداد و النظام الإقطاعي.
- كما أن قيام المجتمع المدني في أوروبا قد ارتبط بمفهوم الديمقراطية, أي حق المواطن في المشاركة و المساواة السياسية و الإجتماعية و حرية الكلمة و الإجتماع.
- فإن ارتباط المجتمع المدني بقضية الديمقراطية و بالتالي فإن اختلاف العلاقة بين الدولة و المجتمع يؤدي إلى إختلاف الأنظمة السياسية و درجة تطورها.
- نجد أن المجتمع المدني في البلدان الرأسمالية قد تشكل نتيجة صراع طويل قادته الطبقة البرجوازية, الناشئة ضد الإقطاعية و هيمنتها الإقتصادية.
- ما المجتمع الإشتراكي فقد اعتمد بشكل مطلق على الدولة التي ابتلعت مؤسسات المجتمع المدني و وضعها تحت سيطرتها.

---

[1]- الأستاذة شليغم, أستاذة في العلوم السياسية, رسالة دكتورا, المجتمع المدني, ص: 2.

أما بالنسبة لمجتمعات دول العالم الثالث, فقد أدى فقدان المضمون الديمقراطي للسلطة إلى سيطرة الدولة على مؤسسات المجتمع المدني و طغيان نزعة الإستبداد و الإستئثار الفردي بالحكم.[1]

2/- خصائص المجتمع المدني:

ذهب "هونتنغتون" للقول بأن المؤسسات و التنظيمات تختلف فيما بينها, تقدما و تخلفا و فاعلية, و يتوقف ذلك أحيانا على معيار أساسي يتمثل في درجة مؤسستها, إن درجة مأسسة أي نسق سياسي تحدد في ضوء أربعة معايير يمكن استخدامها للحكم على مدى التطور الذي بلغته مؤسسة أو منظمة ما و هي القدرة على التكيف في مقابل الجمود و الإستقلال في مقابل التبعية و الخضوع, و التعقد في مقابل الضعف التنظيمي, و التجانس في مقابل الإنقسام .[2]

أ-القدرة على التكيف:

بمعنى قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها, إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف, كانت أكثر فاعلية, لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها, و ربما القضاء عليها, و ثمة أنواع للتكيف هي:

أولا: التكيف الزمني: و يقصد به القدرة على الإستمرار لفترة طويلة من الزمن إذ كلما طال وجود المؤسسة السياسية ازدادت درجة مأسستها.

ثانيا: التكيف الجيلي : و يقصد به قدرة المؤسسة على الإستمرار مع تعاقب أجيال من الزعماء على قيادتها, فكلما ازدادت درجة تغلب المؤسسة على مشكلة الخلافة سلميا ازدادت درجة مأسستها, و هو ما يفضي إلى مرونة المؤسسة في مواجهة متطلبات التطور الإجتماعي و الإقتصادي, فسرعة التحول الإجتماعي تعود إلى ظهور أجيال متعاقبة من النخب ذات الخبرات التنظيمية المختلفة و لها معاييرها الخاصة للإنجاز و قيمها المتميزة.

ثالثا: التكيف الوظيفي: يقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها في التكيف مع الظروف المستجدة, بما يبعدها عن أن تكون مجرد أداة تحقيق أغراض معينة.[3]

---

[1]- ابراهيم مشورب, مرجع سابق , ص: 12, 13, 14.

[2]- ثامر كامل محمد الخزرجي, مرجع سابق, ص: 110.

[3]- أحمد شكري الصبيحي, مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي, ط 1, بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية, 2000, ص: 32,33.

ب-الإستقلال:

بمعنى أن لا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد أو تابعة لها بحيث يسهل السيطرة عليها, و توجيه نشاطها الوجهة التي تتفق مع رؤية المسيطرة, و تعتمد درجة الإستقلال هذه على عدة معايير منها طبيعة نشأة مؤسسات المجتمع المدني و مدى بعدها عن تدخل النظام السياسي , و كذلك مدى تمتعها بالإستقلال المالي وبعض مصادر تمويلها عن مؤسسات النظام السياسي, و كذلك مدى درجة الإستقلال الإداري و التنظيمي الذي تتمتع به إدارة شؤونها الداخلية طبقا إلى اللوائح و القوانين الداخلية عن تدخل النظام السياسي.

ج- التعقد:

بمعنى تعدد المستويات الرأسية و الأفقية داخل المؤسسة أو تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية, و وجود مستويات تراتبية داخلها و انتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها من خلاله من ناحية أخرى, و كلما ازداد عدد الوحدات الفرعية و تنوعها ازدادت قدرة المؤسسة على ضمان ولاءات أعضائها و الحفاظ عليها.

د- التجانس:

بمعنى عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها, و كلما كان مرد الإنقسامات بين الأجنحة و القيادات داخل المؤسسة و كانت طريقة حل الصراع سلمية كان هذا دليلا على تطور المؤسسة .... بمعنى أن المجتمع المدني لا يتسم بالضرورة بالتجانس بل قد يكون ساحة للتنافس و الإختلاف بين القوى و الجماعات ذات المصالح المتناقضة و الروئ المختلفة, و كلما تزايد أنماط العلاقات القائمة على أسس التعاون و التنافس على حساب العلاقات القائمة على أساس الصراع بين ثري المجتمع المدني و فئاته اعتبر ذلك مؤشرا على حيوية هذا المجتمع بالمعنى الإيجابي و العكس صحيح.[1]

3/- سيمات المجتمع المدني:

يمكن أن نلخصها في النقاط التالية:

* أنه مجتمع مستقل إلى حد بعيد عن إشراف الدولة المباشر,فهو يتميز بإستقلالية, و التنظيم التلقائي, و روح المبادرة الفردية و الجماعية, و العمل التطوعي و الحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة, و الدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة .

[1]- **ثامر كامل محمد الخزرجي, مرجع سابق, ص:110, 111.**

* هو مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من التنظيم المهني و الجمعياتي و هو مجتمع التسامح و الحوار و الإعتراف بالآخر, و احترام الرأي المخالف.[1]

* أن المجتمع المدني رابطة اختيارية يدخلها الأفراد طوعية, و لا تقوم عضويتها على الإجبار, أي ينظم إليها الأفراد بمحض إرادتهم الحرة, و ايمانا منهم بأنها قادرة على حماية مصالحهم و التعبير عنها.

* يشمل المجتمع المدني العديد من المكونات من بينها, المؤسسات الإنتاجية و الطبقات الإجتماعية و المؤسسات الدينية و التعليمية و الإتحادات المهنية, و النقابات العمالية و الروابط و الأحزاب السياسية و النوادي الثقافية و الإجتماعية و عقائد سياسية مختلفة.

* الدولة أو النظام السياسي لازمان لإستقرار المجتمع المدني و تمتعه بوحدته و أدائه لوظائفه.

* تتمتع مؤسسات المجتمع المدني (من حيث المبدأ) باستقلالية نسبية من النواحي المالية و الإدارية و التنظيمية عن النظام السياسي, و من هذا المنطلق فإنها تجسد معنى قدرة أفراد المجتمع على تنظيم نشاطهم بعيدا عن تدخله.[2]

4/- مكونات المجتمع المدني:

أ- نستنتج بأن جوهر المجتمع المدني، ينطوي على أربعة عناصر رئيسية :

- العنصر الأول يتمثل بفكرة " الطوعية "، أو على الأصح المشاركة الطوعية التي تميز تكوينات وبنى المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة تحت أي اعتبار.

- أما العنصر الثاني فيشير إلى فكرة " المؤسسية " التي تطال مجمل الحياة الحضارية تقريبا، والتي تشمل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولعل ما يميز مجتمعاتنا الحضور الطاغي للمؤسسات، وغياب المؤسساتية بوصفها علاقات تعاقدية حرة في ظل القانون.

- في حين يتعلق العنصر الثالث بـ " الغاية " و " الدور " الذي تقوم به هذه التنظيمات، والأهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة وهيمنة الدولة، من حيث هي تنظيمات اجتماعية تعمل في سياق وروابط تشير إلى علاقات التضامن والتماسك أو الصراع والتنافس الاجتماعيين.

---

[1]- د. الحبيب الجنحاني, و سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل, مرجع سابق, ص: 29, 30.

[2]- ثامر كامل محمد الخزرجي, مرجع سابق, ص: 109.

– وأخر هذه العناصر يكمن في ضرورة النظر إلى مفهوم المجتمع المدني باعتباره جزأً من منظومة مفاهيمية أوسع تشتمل على مفاهيم مثل " الفردية، المواطنة، حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، الشرعية الدستورية .... الخ . [1]

ب– مكونات المجتمع المدني :

أما مكونات المجتمع المدني بالنسبة للسيد شكر فهي أي كيان مجتمعي منظم يقوم على العضوية المنتظمة التطوعية في قطاعات عامة أو مهنية أو اجتماعية ولا تستند فيه العضوية على عوامل الوراثة وروابط الدم والولاءات الأولية مثل الأسرة أو العشيرة والطائفية والقبيلة، وبالتالي فإن أهم مكونات المجتمع المدني، حسب هذا الكاتب، هي :

النقابات المهنية، النقابات العمالية، الحركات الاجتماعية، الجمعيات التعاونية الزراعية والحرفية والاستهلاكية والإسكانية، الجمعيات الأهلية، نوادي هيئات التدريس بالجامعات، النوادي الرياضية والاجتماعية ومراكز الشباب والاتحادات الطلابية، الغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال، المنظمات غير الحكومية المسجلة كشركات مدينة مثل مركز حقوق الإنسان والمنظمات الدفاعية الأخرى للمرأة والبيئة .... الخ، الصحافة المستقلة وأجهزة الإعلام والنشر غير الحكومية، مراكز الأبحاث والدراسات والجمعيات الثقافية. [2]

المطلب الثالث: مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي:

إن التحول الذي حدث في الفكر السياسي الغربي, خلال القرنين السابع عشر و الثامن عشر ميلادي بوجه خاص, يعبر عن الإدارة التي أظهرها الفكر الغربي في الإنتهاء من أزمنة العصور الوسطى و إعلان القطيعة مع النظام القديم " قدسية السلطة" أي أنه لا يجب انتقاد كل ماهو صادر عن السلطة السياسية, وإيجاد نظام جديد يقوم على أسس مختلفة تتمثل في أفكار فلاسفة العقد الإجتماعي حيث تبلور مفهوم المجتمع المدني في الأخير في صيغته الإصطلاحية و في هذه النظرية نجد أن المفهوم يرادف المجتمع السياسي, المجتمع المؤسس بناء على التعاقد الإجتماعي, و من الجدول الدائر بين وجهات

---

[1]– **ثامر كامل محمد الخزرجي, نفس المرجع سابق, ص: 110.**

[2]– موقع معلومات مفيدة على موقع: برنامج إدارة الحكم في الدول العربية, منظمة الأمم المتحدة,
t=2&http://www.pogar.org/arabic/countries/theme.aspx?cid=1

النظر فلاسفة العقد الإجتماعي, و الإختلاف في تحديد الملامح الأساسية للحالة الطبيعية بينهم اكتسب مفهوم المجتمع المدني صلابة أكثر عمقا أكبر.

يعتبر توماس هوبز(T.Hobbs): منظر السلطة من جهة الحاكم و منظر التنازل الشعب من جهة أخرى , حيث أن تنازل هذا الأخير عن السلطة يعني الخضوع و الإستسلام المطلق, فالتعاقد حسب هوبز لا يكون إلا بالتنازل الإرادي عن الحرية و المجتمع المدني عنده هو المجتمع القائم على التعاقد و لو اتخذ شكل الحكم المطلق.[1]

و يتناقض جون لوك (Jean Look): مع فكرة السلطة المطلقة التي أتى بها "توماس هوبز" لأنها لا تعتبر نمط من أنماط الحكم المدني,لذا فإن لوك يضيف في عقده إمكانية مراقبة السلطة و عزل السلطة إذا تجاوزت املاءات قانون الطبيعة, و إذا أضرت بأملاك المواطنين, و مست بحرياتهم من دون وجه حق, و لهذا فقد جعل لوك المجتمع مصدر شرعية الدولة.[2]

أما جان جاك روسو (القرن الثامن عشر) فإنه أكد عبر أحاديثه عن السيادة على خاصيتين:

الأولى: أن السيادة لا تقبل أبدا أن تكون موضوع تفويض, ففي الإمكان أن ينتقل الحكم من جهة إلى أخرى, و لكن الإرادة ذاتها لا تنتقل.

و الثانية: أن السيادة لا تقبل التجزئة كذلك لأنها في الشعب الذي يستحيل أن تكون بموجبه محل تنازل أو تفويض.

– فالعقد عند روسو يجب أن يؤسس شعبا قائما, برؤسائه أو من دونهم و إرادة عامة لا تتجزأ, و لا تنتقل, و لا يمكن التنازل عنها, إلا إذا تنازل الشعب عن كونه شعبا.

– اعتبرت نظرية السيادة لدى روسو العمار الذي تنهض عليه نظريته في التعاقد, و السيادة الشعبية عنده لا تنقسم و غير قابلة للتنازل, فالشعب وحده صاحب السيادة و لابد أن يكون هدف كل نظام إجتماعي أو سياسي, هو الحفاظ و حماية حقوق الأفراد و إقامة نظام جمهوري, و بذلك يقام المجتمع المدني الذي يرضى به الشعب.[3]

---

[1]– أحمد شكري الصبيحي, مرجع سابق, ص: 53.

[2]– توفيق المديني, المجتمع المدني السياسة في الوطن العربي, ط 1, دمشق, منشورات اتحاد الكتاب العرب, 1997, ص: 53.

[3]– أحمد شكري الصبيحي,مرجع سابق, ص: 20.

– أن هذه الأفكار قد ساهمت إلى حد بعيد في بروز فكرة المجتمع المدني و دعمه, و عليه فيمكن أن يعرف المجتمع المدني حسب نظرية العقد الإجتماعي بأنه يساوي كل تجمع بشري خرج من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية, و الذي يمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على الإتفاق التعاقدي, و بهذا فإن :

* المجتمع المدني هو يساوي مجتمع منظم سياسيا يعبر عن كل واحد لا تمايز فيه يضم كل من المجتمع و الدولة معا.[1]

* ولقد استمر تطور المفهوم في أوربا في القرن التاسع عشر وتميز بإتجاهين :

الأول ليبرالي (رأسمالي) و الثاني ماركسي و لكنهما يشتركان في المصادر و الأسس.

---

[1]– عزمي بشارة, مرجع سابق ص: 100.

و من رواد الإتجاه الأول نجد "هيغل" الذي ينتقد في كتابه مبادئ فلسفة الحق الصادرة سنة 1821 نظرية العقد الإجتماعي في الدولة .

– و هو أول من اقترح عدم صوابية رؤية منظري العقد الإجتماعي منوها إلى عجز المجتمع المدني عن تنظيم و عدم مقدرته على تحقيق العقل و الحرية و حاجته للدولة بوصفها قوة خارجة عنه للقيام بذلك منظرو العقد الإجتماعي كانوا منشغلين بتصور ما يجب أن يكون فيما هيغل كان منهمكا في تتصور ماهو موجود.

– و يرى هيغل أن المجتمع المدني هو المساحة بين الدولة و العائلة, أي هو البنى الوسطية بين الفرد و الدولة, و هذا يفترض تحقق الدولة أولا ليتسنى تحديد هذه المساحة, و لما كانت العائلة متحققة, و المجتمع المدني, كان يرى أنه ساحة لتصارع المصالح الأفراد وعليه فهو منظومة غير مستقرة وهو في ذالك بحاجة للدولة للتدخل لحل تناقضاته.[1]

– و المجتمع المدني لدى هيغل: هو يمثل الحيز الإجتماعي و الأخلاقي الواقع بين العائلة و الدولة, وهذا يعني أن تشكيل المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة, لأنه كفرق أو كإختلاف بين العائلة و الدولة يفترض وجود الدولة, و مع هذا فإن هيغل لم يجعل المجتمع المدني شرطا للحرية و إطارا طبيعيا لها, وهو يتكون من أفراد لا يرون غير مصالحهم الخاصة و يتعاملون فيما بينهم لتحقيق حاجاتهم المادية, فالمجتمع المدني عند هيغل هو مجتمع الحاجة و الأنانية, عليه في حاجة مستمرة إلى مراقبة دائمة من قبل الدولة.

المطلب الرابع: مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الإسلامي :

في البداية يجب التأكيد على أن مفهوم "المجتمع المدني"، مفهوم دخيل على تراث الفكر السياسي العربي الإسلامي، و لم يبرز في الخطاب السياسي العربي إلا في العقود الأخيرة و اتسم عند ظهوره بسمات خاصة جعلته يختلف عن ميزات المفهوم في بيئته الأصلية أو الأولى(أي البيئة الأوربية) .

إن الاستعمال الشائع لمفهوم المجتمع المدني في المجتمعات العربية، يطرح تحديدات متباينة، بنية و مضمونا، ففي إطار البنية، يذهب بعض الكتاب إلى جعل المفهوم مفتوحا ليتضمن بنى تقليدية و حديثة، و يعرف على أنه مجموعة المؤسسات و الفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة، باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية،

---

[1]- **عاطف أبو يوسف, مرجع سابق, ص: 30, 31.**

والدولة و مؤسساتها و أجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخر [1]، أي كل التنظيمات الخاصة المرتبطة بالدولة و خارج إطار العائلة. و هنا نلاحظ أن هذا التعريف متأثر بالمفهوم الهيغلي للمجتمع المدني .

و هناك من يربط المفهوم بالبنى الحديثة، أي أن المجتمع المدني قرين الحداثة، وفي هذه الحالة يعرف بأنه« مجمل التنظيمات غير الإرثية و غير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها »[2]. أي ذلك المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية، بعبارة أخرى، المجتمع الذي تقوم فيه «دولة المؤسسات" بالمعنى الحديث "للمؤسسة": البرلمان و القضاء المستقل و الأحزاب و النقابات و الجمعيات.

كما يرى البعض الآخر أن مفهوم المجتمع المدني يطرح في شكل مجموعة قيود تحد من سلطة الدولة و مجموعة ضوابط تكبح تدخل أجهزتها الإدارية والأمنية و تقوم ضد نفوذها الممتد إلى مجالات متعددة، و هذا يعني أن دور المجتمع المدني يتعلق بمشروع التحديث للدول العربية.

و يذهب فريق آخر إلى تحديد المفهوم بدلالة عناصره و يرى أنه ينطوي على ما يلي:

أولا: فكرة "الطوعية" باعتبارها إحدى الأفكار التي تشير إلى مجموعة من الظواهر المهمة في تكوين التشكيلات الاجتماعية المختلفة.

ثانيا: فكرة "المؤسسية"، و ما تشير إليه من فكرة المؤسسات الوسيطة التي تشير بدورها إلى ضرورة توظيفها في سياق العلاقة السياسية و العلاقة الاجتماعية.

ثالثا: يتعلق بالغاية و الدور، هذه التكوينات يجب أن تتسم بالاستقلال عن السلطة السياسية، إلى جانب الجمعية، فالعمل الجماعي يعد أقوى تأثيرا وفعالية من العمل الفردي, و الشيء الملاحظ في هذا الرأي أنه يميل إلى المفهوم الغربي في تكوينه وخصائصه.

و مما سبق نستنتج أنه ليس بوسعنا أن نقرأ القراءة السياسية الإسلامية لمفهوم المجتمع المدني إلا في إطار محاولة قسر المجتمع على شكل متخيل، أو مرجو له. فتبني المفهوم، ليس كمفهوم أصيل في الحضارة أو الفكر العربي الإسلامي، و إنما مرجعيته في الأصل هي في الفكر الغربي، بالرغم من أن

---

[1] – **أحمد شكر الصبيحي, مرجع سابق, ص: 22, 23, 29.**

[2] – **سعد الدين إبراهيم،** تأملات في مسألة الأقليات. **القاهرة:مركز بن خلدون للدراسات الإنسانية/الكويت:دار سعاد الصباح، 1991 ،ص242 .**

المدنية و الارتقاء بحقوق الإنسان و إشراكه في الحياة السياسية و العامة، هي من صميم الأسس التي تقوم عليها الحياة السياسية الإسلامية.

و مجمل القول أن عبارة مجتمع مدني تشير في الفكر الحديث إلى فضاء الحرية ويقابلها مفهوم الدولة الذي يشير إلى السلطة و يؤسس هذا التمييز تحديدا لوظيفة الدولة والمجتمع .فالدولة ترمي إلى تحقيق الصالح العام(في النظام السياسي الجمهوري)، بينما يمثل المجتمع المدني المجال الطبيعي لتحقيق المصالح الخاصة للأفراد ولتضاربها، و لم يكتمل مفهوم المجتمع المدني– كما سبق الذكر– قبل القرن التاسع عشر.

و تجدر الإشارة هنا إلى أن المفهوم الليبرالي للمجتمع المدني ذو بعدين: بعد سياسي يتمثل في تأسيس المجتمع على الحريات المدنية و السياسية، و بعد اقتصادي لا يقل أهمية يتمثل في تأسيس الحياة الاقتصادية على قانون التنافس الحر...، ففي بعده الأول يرتبط مفهوم المجتمع المدني بمفهوم لا يقل أهمية في إرساء قواعد و وجود المجتمع المدني و يتمثل في المشاركة السياسية[1]

---

[1]– **سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، "المجتمع المدني و الدولة في الفكر و الممارسة الإسلامية المعاصرة"، في:(سعيد بن سعيد العلوي، المجتمع المدني في الوطن العربي)،** المرجع السابق، **ص294.**

المبحث الثاني ماهية التنمية السياسية:

إن قضية التنمية السياسية هي قضية تغيير حضاري شامل يتناول كافة أبنية المجتمع و أدواره, و عليه وجب علينا التطرق لمفهومها عند مختلف الغرب, العرب, علماء السياسة لمحاولة إيجاد تعريف شامل لها.

المطلب الأول : مفهوم التنمية :

*** البدايات التاريخية لظهور مفهوم التنمية :**

لقد كان أول اهتمام بموضوع التنمية، يعود إلى النشأة الأولى لعلم الاقتصاد على يد الاقتصادي الشهير " آدم سميث " في كتابه" بحوث حول طبيعة وأسباب ثروة الأمم " حيث تكلم فيه عن النمو والتطور الاقتصادي بما يشبه التنمية إضافة إلى أنه قدم جملة من العناصر الكفيلة بإحداث التنمية، تتمثل أساسا في إحداث تغيرات هيكلية، وتقدم تقني وسياسة للتراكم وسياسة اقتصادية تقوم على أساس تحقيق النشاط الاقتصادي وكان المنطلق الأساسي لعلم الاقتصاد في تلك الآونة، موجها بصورة رئيسية حول ما أسموه الباحثين بشروط التوازن الثابت،خدمة لطبقة البورجوازية الصاعدة وما إن انتصرت هذهالطبقة.[1]

وسيادة المذهب الحر حتى أهمل علم الاقتصاد الغربي قضية التخطيط والتنمية، وحاول البحث عن نموذج للتوازن الساكن والذي هو في جوهره رفض للتطور والتغير.[2]

غير أن فكرة التنمية عادت للظهور لأول مرة سنة1944 ، في تقرير اللجنة الاستشارية للتعليم في بريطانيا عن التربية الجماهيرية، وتقوم الفكرة الأساسية في هذا التقرير،على أن الاهتمام بنسق المجتمع القومي يجب أن ينطلق من الاهتمام بأنساق المجتمعات المحلية، وذلك من خلال تعليم أبناء هذه المجتمعات وتنمية قدراتهم على توجيه مسار التغير الاجتماعي والاقتصادي، وتزودهم بمجموعة من المهارات اللازمة ويتضح من هذا العرض التاريخي لتطور هذا المفهوم في إنجلترا أنه نشأ ونما في إطار فكر استعماري، حرص باستمرار على استبعاد مفاهيم التغيير الثوري في علاقات الإنتاج أو بناء القوة، كما حرص على تجزئة عملية التنمية بجعلها حركة محلية منفصلة عن البناء القومي، ولا تنبثق عن

1- نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية دراسة في اجتماعيات العالم الثالث. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1996،ص 146 .

2- D.R wreaked nath، Community Development as a Mean of Organized Social change. Hyderabad:-2 chawdharied، New York، 1970 p 04 .

تخطيط سيادي وفي دوائر الأمم المتحدة، فقد ظهرت فكرة تنمية المجتمع لأول مرة في سنة1950، حيث اتخذ المجلس الاجتماعي والاقتصادي في مايو 1955 قرارا باعتبار منهج المجتمع وسيلة للتقدم الاجتماعي في المجتمعات النامية والمتخلفة.

وقد صدر أول تعريف لهذا المفهوم في أول دراسة منظمة سنة 1955 يذهب إلى أن عملية تنمية المجتمع هي :

"العملية المصممة لخلق ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، عن طريق مشاركة الأهالي إيجابيا في هذه العملية وبالاعتماد الكامل على مبادرات الأهالي بقدر الإمكان .[1]

و قد وجد الباحثون في الأمم المتحدة، على أن التعريف الذي صدر عام1955 تعريف قاصر، الأمر الذي أدى بهم إلى إصدار تعريف أكثر شمولا في سنة 1956و المتضمن :"أن تنمية المجتمع يشير إلى العمليات التي تتوحد بها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في المجتمعات المحلية وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة، ومساعدتها على المساهمة الكاملة في التقدم القومي، ويشير هذا التقرير إلى إطار عام للعمل الاجتماعي في المجتمعات المحلية يتضمن مبدأين أساسيين هما:

أولا: مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم.

ثانيا: توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرات والمساعدات الذاتية والمساعدات المتبادلة بين عناصر المجتمع ؛ وجعل هذه العناصر أكثر فعالية.[2]

وقد صدرت بعض التعاريف الأخرى في الدراسات التالية للأمم المتحدة، غير أن تعريف 1956 م، بقي التعريف الرسمي للمنظمة، ومن أهمها التعريف الذي خلصت إليه دراسة 1963 م بعنوان " تنمية المجتمع والتنمية القومية"," وحاولت هذه الدراسة تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية، بأنها العملية التدريجية لتطوير وتنمية قدرات أهالي المجتمع المحلي بواسطة الموارد الفنية، المالية والحكومية، وأن عملية التنمية تستهدف العمل مع الجماهير من خلال ثقافتهم تحقيقا لدفع العمل الإنمائي من الداخل، وقد حاولت هذه

1- محي الدين صابر، التغير الحضاري وتنمية المجتمع. سرس الليان، 1962، ص 164..

2- مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر. (1962 1980). الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 1986 ص 64 .

الدراسة في بعض فقراتها اختصار عمليات التنمية على العمل التنظيمي والتربوي، حيث تشير إلى أنه": يمكن وصف تنمية المجتمع بدقة، بأنها عملية تربوية تنظيمية ذلك أنها في نهاية الأمر مجموعة من الإجراءات لتطوير الإتجاهات الاجتماعية لدى الأهالي، وتشجيعهم على تقبل الأفكار الجديدة واكتساب المعلومات النافعة والمهارات العلمية، سواء بالنسبة للأفراد أو الجماعات" و إذا كانت التعاريف السابقة صيغت في فترة تتسم بسيادة الاستعمار على الشعوب فإن التعاريف اللاحقة جاءت عقب ظهور دول حديثة الاستقلال والتحرر، وانقسام العالم إلى دول متقدمة وأخرى متخلفة.

1/- تعريف التنمية السياسية في الفكر الغربي:

* تعريف صمويل هنتنجتون للتنمية السياسية: حدد صمويل العناصر الأساسية للتنمية السياسية:

- ترشيد السلطة و عقلنتها.
- تمايز الوظائف و المؤسسات السياسية و تطويرها وتفعيلها.
- المشاركة السياسية لخلق علاقة متوازنة و مستقرة بين السلطة و المجتمع.

ليستخلص أن التنمية السياسية تعتمد بمعناها العام على قوة و مجال المؤسسات السياسية و التي تعني بدورها إجماعا معنويا و مصالح متبادلة.[1]

* تعريف لوسيان باي للتنمية السياسية: قدم لوسيان قائمة بعشرة تعاريف أساسية للتنمية و هي:

- التنمية السياسية هي المتطلب السياسي للتنمية الإقتصادية.
- التنمية السياسية هي السياسة كما تمتاز بها المجتمعات الصناعية.
- التنمية السياسية هي التحديث السياسي.
- التنمية السياسية هي بناء و إدارة الدولة القومية.
- التنمية السياسية هي التنمية الإدارية و القانونية.
- التنمية السياسية هي التعبئة و المشاركة الشعبية.
- التنمية السياسية هي الإستقرار و التغيير المنتظم.
- التنمية السياسية هي بناء الديموقراطية.
- التنمية السياسية هي التعبئة و القوة.

---

[1]- رعد عبد الجليل علي, التنمية السياسية مدخل للتغيير, ليبيا ,الجماهيرية العربية الليبية الإشتراكية العظمى, ص: 26.

– التنمية السياسية هي جانب من جوانب عملية التغيير الإجتماعي المتعدد الأبعاد.[1]

2/– تعريف التنمية السياسية في الفكر العربي:

اقترب الباحثون العرب من المفاهيم الغربية للتنمية السياسية أو التحديث السياسي حيث:

* تعريف نبيل السمالوطي للتنمية السياسية: يصفها بأنها تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح و قدرتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات.

* و يرى عبد المطلب غانم أن التنمية السياسية: مجموعة التغيرات المخططة التي يتم تنفيذها للأبنية أو العمليات المجتمعية بغرض زيارة قدرات النظام السياسي و زيادة إستجابته للنظم المجتمعية و زيادة إسهامه في زيادة قدرات النظم المجتمعية و الإقتصادية و الثقافية و الإجتماعية.[2]

3/– خلص علماء السياسة و الإجتماع السياسي: إلى أن مفهوم التنمية السياسية يتضمن عدة أبعاد تتركز بشكل أساسي في:

– البعد الأول: خلق روح المساواة و الاتجاهات المدعمة لمبدأ المساواة, و طالما تحققت هذه المساواة فإنها سوف تؤدي بالتالي إلى مزيد من المشاركة في صنع القرار السياسي و إلى مزيد من الديمقراطية.

– البعد الثاني: تباين و تخصص النظم السياسية أي أن يكون للمؤسسات السياسية وظائف واضحة و محددة و أن يكون هناك تقييم عمل داخل الجهاز الحكومي, بحيث لا تطغى وزارة من الوزارات على تخصصات وزارة أخرى.

– البعد الثالث: الإقتدار السياسي, بمعنى خلق النظام السياسي القادر على أن يخرج قرارات سياسية فعالة من ناحية و على أن يؤثر تأثيرا فعالا في الإقتصاد و المجتمع من ناحية أخرى.[3]

4/– ظهور التنمية السياسية و نشأتها و نشأة مفاهيمها و تطورها جزء من مراحل تطور مفاهيم التنمية الشاملة و نظرياتها تتمثل في ثلاث نقاط و هي:

* مرحلة تحديد مفهوم التنمية السياسية بدلالة خصائص المؤسسية و الشرعية و الإندماج و الأخذ بالنموذج العربي للممارسة السياسية في صورته الديموقراطية الليبرالية.

---

[1]– ثامر كامل الخزرجي, مرجع سابق, ص: 138.

[2]– علي عباس مراد, المجتمع المدني و الديموقراطية, مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع, لبنان,2009, ص: 21.

[3]- ثامر كامل محمد الخزرجي, مرجع سابق, ص: 140, 141.

* مرحلة تحديد مفهوم التنمية السياسية بدلالة قدرة النظام السياسي على حماية النظام العام و كبح التوثرات الناجمة عن الحركة الإجتماعية و مطالب المشاركة السياسية و مدى تحكم النظام السياسي بتلك التوثرات و قدرته على ضبطها و توجيهها.

* مرحلة تحديد مفهوم التنمية السياسية بدلالة قدرة النظام السياسي على الجمع بين حماية النظام العام و إمكانية صنع السياسات العامة العقلانية الرشيدة و تنفيذها.[1]

5/- كما تتأكد التنمية السياسية و ضرورتها و أولويتها لتحقيق التنمية بوجود عاملين آخرين هما :

أ- إن غالبية المجتمعات تواجه لأول مرة تجربة بناء الدولة العصرية وفقا للنموذج العربي مما يقتضي إبتداء هذه المجتمعات بناء الأفكار و القيم و المؤسسات الجديدة اللازمة لذلك من جهة و من جهة ثانية إعادة بناء الأفكار و القيم و المؤسسات التقليدية فيها بما يناسب متطلبات إقامة هذه الدولة.

ب- إن خيار إقرار التنمية هو ابتداء بالأصل خيار إقرار سياسي, فالتنمية في جوهرها و في النهاية تخطيط, و التخطيط بدوره هو إدارة سياسية تنبع من مفهوم الإختيار من جانب و الفاعلية النظامية من جانب آخر.[2]

و في الأخير نستخلص أن التنمية السياسية هي كل نشاط يستهدف تحديث و تطوير و تفعيل أفكار المجتمع و قيمه و مؤسساته و أنشطته الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و الثقافية.

المطلب الثاني: أزمات التنمية السياسية:

اتفق لوسيان باي مع اللجنة السياسية المقرنة الأمريكية على النظر إلى المشكلات السياسية بوصفها أزمات التنمية السياسية و التي حددتها اللجنة في خمس أزمات ثم أضاف إليها باي أزمة الإندماج لتصبح ست أزمات:

1- أزمة الهوية: و هي الأزمة الناجمة عن غياب الهوية السياسية و الوطنية الموحدة و المشتركة بين أفراد المجتمع السياسي "الدولة", مما يضعف أو يغيب لديهم الإحساس بالإنتماء لهذه الدولة و الولاء لها.[3]

---

[1]- علي عباس مراد, مرجع سابق, ص: 25, 26.

[2]- رعد عبد الجليل علي, مرجع سابق, ص: 27, 26.

[3] - علي عباس مراد, نفس المرجع السابق, ص:22.

2- أزمة الشرعية: تحدث أزمة الشرعية _جراء التحدي الموجه للنظام في أبعاده الدستورية الأساسية كما يوجه أيضا لتلك الإدعاءات المعتمدة من قبل القابضين على السلطة فيه, إنها بمعنى من المعاني انهيار البنية الدستورية و فشل الحكومة في أدائها و وظائفها. [1]

3- أزمة المشاركة: و هي الأزمة الناجمة عن شكلية و انعدام التشريعات و المؤسسات و الآليات الضامنة للمشاركة الشعبية العملية السياسية, و عدم استجابة النظام السياسية للمطالب المتزايدة لتحقيق هذه المشاركة أو تفعيلها أو استجابته لها بصيغ شكلية تجردها من كل محتوى حقيقي لتصبح العملية السياسية منفصلة عن الإرادة الإجتماعية الشعبية و المتعارضة معهما.[2]

4- أزمة التوزيع: و هي الأزمة الناجمة عن التوزيع غير العادل للأدوار و الموارد و الحقوق و الواجبات بين أفراد المجتمع و جماعته و أقاليمه مما يترتب عليه استئثار فرد أو جماعة أو إقليم بالحصة الأساسية من كل ذلك, على حساب حصص باقي الأفراد و الجماعات و الأقاليم و من ثم اختلال التركيبة المجتمعية نتيجة للشعور بالغبن و عدم المساواة و استخدام النظام السياسي لسلطته و قدراته لانتهاك مبادئ المواطنة و العدالة و المساواة بين الأفراد و الجماعات و ليس لتحقيقها و ضمانها.

5- أزمة التغلغل: و هي الأزمة الناتجة عن عجز النظام السياسي و مؤسساته و أجهزته عن تجسيد الإدارة المجتمعية و التعبير عنها, مما يؤدي إلى عجزه عن ممارسة أدواره على كامل الإمتداد الجغرافي للوحدة السياسية أفقا أوفي كامل مستويات البنية المجتمعية عموديا .[3]

6- أزمة الإندماج: وهي الأزمة الناجمة عن عدم سعي النظام السياسي لتحقيق الإندماج و التكامل الإجتماعي, أو فشله في ذلك المسعى, بفعل عدم تجسيده للإرادة المجتمعية و عجزه عن توحيد قيمها و أهدافها و التعبير عنها مما يؤدي إلى وقوع القطيعة بين المجتمع و النظام السياسي ليصبح الصدام بينهما هو الإحتمال الأكثر ترجيحا.

-و هناك من يضع بعض الأزمات تحت عناوين فرعية تتمثل في:

أ- أزمة الهوية:

* الهوية الوطنية و الإقليم.

---

[1] - رعد عبد الجليل, نفس الرجع السابق,ص: 30.

[2] - ثامر كامل محمد الخزرجي, مرجع سابق, ص: 42.

[3]- علي عباس مراد, مرجع سابق,ص: 25,24.

* الهوية و الطبقة.

*الهوية القومية و التقسيمات الإثنية.

* أزمة الهوية و التغير الإجتماعي.

ب- أزمة التغلغل:

* أزمة الأقاليم الفارغة.

* أزمة الإختلافات المحلية.

* أزمة الحكم الذاتي أو المحلي.

* أزمة المجتمعات المحلية الفلاحية.[1]

المطلب الثالث: آليات التنمية السياسية:

هناك ثلاث آليات للتنمية السياسية تتمثل في:

1/- التعبئة الإجتماعية السياسية:

يمكن تحليل جوهر عملية التعبئة السياسية الإجتماعية من خلال :

أ- طبيعتها: تهدف عملية التعبئة السياسية الإنتقال إلى مجتمع الحداثة و هو ما يعني الإنتقال من المجتمع المقيد بسلطة النخبة و انعدام التخصص و تأدية وظائف محددة إلى مجتمع تعدد فيه المهمات السياسية و تظهر المجموعات السياسية المتباينة و تتسع درجة المشاركة السياسية.

ب- مصدرها: بمعنى تحديد العنصر الدافع للتغيير الذي قد يكون داخلي أو خارجي أو كليهما مع التأكيد بأن التحديث يفترض أن ينبثق ابتداء من المجتمع لأن التغيير لا يأتي من الخارج بل هو نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل.

ج- ديناميكية انتشارها: غالبا ما تبدأ عملية الوعي الإجتماعي- السياسي لدى فئات محددة ثم تتسع في تأثيرها في البنية الفوقية, ثم تنتقل للبنية التحتية و تنتشر بنفس الطريقة من العاصمة إلى المحافظات و القرى, فيقوم الإتصال و تتطور أدواته المادية بقسط بالغ الأهمية في نشر الأفكار المؤثرة في التغيير الإجتماعي السياسي للأثير في بنية الوعي الإنساني و تطوره.[2]

---

[1]- رعد عبد الجليل علي, مرجع سابق, ص: 144, 145, 147.

[2]- رعد عبد الجليل علي , نفس المرجع السابق, ص: 105,104.

د- سلوكها: أحيانا تأخذ التعبئة بطريقة التنمية التدريجية, أو تعتمد الثورة أداة لأحداث التغيير السريع, و إعادة توزيع القوى السياسية و الإقتصادية في المجتمع و هذا يتطلب تغيير المعتقدات و القيم و بناء علاقات اقتصادية و اجتماعية جديدة نتيجة التطور في البنية الإيديولوجية و الأحزاب و بناء قيادات سياسية و عسكرية و جهاز إداري مدني و توسيع التعلم و الثقافة السياسية.

2/-بناء المؤسسات(المأسسة):

تعد عملية التعبئة المأسسة حجر الزاوية لمجموعة الإجراءات الخاصة بالتنمية السياسية و هي إحدى أهم آليات النظام السياسي في أداء وظائفه المتنوعة و هي إحدى مرتكزات تطوره, فالنظام السياسي المبني على المؤسسات المستقرة و الملائمة للمجتمع, ذات التراكيب المعقدة و التي تتمتع بالإستقلالية الذاتية و التمايز في إطار من التوافق هو ذلك النظام الضامن لحد مناسب من القدرة على الإستجابة لمطالب بيئته.[1]

* وبينما عند هنتنجتون المأسسة القاعدة الوحيدة للتنمية السياسية لأنها تنظم الصراع من حيث إشكاله, و طبيعته و طرق السيطرة عليه, فقد اعتقد صامويل بأن التنمية تفترض وجود هيمنة للتغيير تستمد قوتها من خلال بناء مؤسسة قادرة على إعطاء شكل ملائم للتغيير و ارتبطت التنمية السياسية حسب تصوره بوجود عاملين:

1- ظهور الأهداف السياسية المتميزة و المنفصلة عن القيم التقليدية في النظام الإجتماعي.

2- بلورة عناصر مادية تعكس هذا التطور و تمكن من تحقيق أهداف التحديث في ظهور المؤسسات السياسية الرئيسية المعتمدة على البيروقراطية المدنية لإدارة الشؤون العامة للمجتمع و تنظيم العلاقة بين الحكومة المركزية و القوى الإجتماعية.

3/- توظيف القدرات:

يعكس النظام السياسي بحسب "ديفيدايستون" مجموعة من التفاعلات التي تحدث في المجتمع و يقوم النظام بوظيفة توزيع الموارد و صياغة القرارات الملزمة التي تمثل المصلحة العامة أو الذاتية, كما تجسد شرعية النظام لذا فإن تحليل و توظيف قدرات النظام السياسي بإعتباره مجموعة من بنى متميزة عن البنى الإقتصادية و الإجتماعية, يتطلب وضع إطار نظري لدراسة القدرات, مدخلات, مخرجات و التغذية

---

[1] **علي عباس مراد, مرجع سابق, ص:122.**

الراجعة التي تضمن للنظام درجة من الكفاية لمواجهة المشكلات و تحقيق التوازن و الإستقرار و يضم النظام السياسي.[1]

أ- المدخلات: و تتضمن التنشئة و التنظيم السياسي, و التعبير عن المصالح و تجميع وتنسيق و تمثيل المصالح و الإتصال السياسي أي تنظيم و تدقيق المعلومات و تبادلها بين وحدات النظام السياسي.

ب- المخرجات: و هي القرارات و السياسات التي تعكس مدى استجابة النظام للمدخلات و تضم: صنع القاعدة القانونية والسياسية و تشترك فيها السلطات التنفيذية و التشريعية و القضائية عبر التنسيق بين رئيس الدولة و مجلس الوزراء و الحكم بموجب القاعدة القانونية.

---

[1]- ثامر كامل محمد الخزرجي, مرجع سابق, ص: 100, 102.

ج- التغذية الراجعة: و تتعلق كما أسلفنا بالترابط بين المدخلات و المخرجات من خلال تحليل آثار أو انعكاسات القرارات السياسية و الإقتصادية للنظام في طبيعة إستقرار و بناء النظام.[1]

- إن ما يمكن استخلاصه ضوء ما تقدم هو تحليل القدرات و درجة توظيفها يوفر الإمكانية لبناء نظرية في التنمية السياسية,تربط بين أداء النظام السياسي في إطار البيئة الداخلية و الخارجية المتصلة بالخصائص الثقافية و الفكرية المتميزة للنظام و بين طبيعة البنى السياسية للنظام و تبنى عملية قياس التنمية على تحليل القدرات أي دراسة نتائج التفاعلات بين المدخلات و المخرجات في النظام.[2]

المطلب الرابع: نتائج و آثار التنمية السياسية:

ترتب على التنمية السياسية آثار و نتائج تتمثل أهمها في:

أولا: الجمود المؤسسي:

هو حالة انتكاس لعملية التحديث و التنمية تتميز بإنحلال الأطر التنظيمية القائمة التي تميزت أساسا, بتنوع بناء وحداتها النسبية أو إقامة أطر أخرى أقل تمايز أو تنوعا بالتالي أقل مرونة في مواجهة مشاكل التحديث و أزماته.[3]

أ- عجز المؤسسات السياسة القائمة عن توفير بدائل سلمية للتغيير: و نحن نعتمد بأهمية هذا العامل بإعباره أحد عناصر ما أطلقنا عليه الجمود المؤسسي, إضافة لكونه أحد تجلياته الخاصة, إلى الحد الذي يمكن عن طريقه القطع بتحققه أي(الجمود) مما أمكن اكتشافه أو التعرف على آثاره على الأقل, إلا أن ما لم يأخذ كامل بعده ضمن هذا الإطار و هو مكمن ظاهرة الجمود المؤسسي, وهو عدم تطوير آليات معينة توفر قدرا من الإعتراف بالإتجاهات المختلفة المتعارضة أحيانا و المعبرة في نفس الوقت عن مصالح متنوعة كانت قد أخذت طريقها إلى المجتمع جراء التحولات التي أحدثتها السياسات التحديثية, يضاف إليها و يدعمها في نفس الوقت عدم المبادرة إلى إيجاد وسط ثقافي أو قيمي أكثر تسامحا و عقلانية, تستطيع الجماعات المختلفة أن تعبر من خلاله عن زاويتها الخاصة, و تنظيم ما يمكن أن يطرأ من صراعات لا شك بتطويرها في أوساط كهذه.[4]

---

[1]- رعد عبد الجليل علي. مرجع سابق, ص: 93.

[2] - رعد عبد الجليل علي. مرجع سابق, ص: 93.

[3]- علي عباس مراد, مرجع سابق, ص: 144.

[4]- ثامر كامل الخزرجي, مرجع سابق, ص: 201.

ب- الفجوة الإيديولوجية: و يجد ما اصطلحنا عليه بالفجوة الإيديولوجية تعبيره في استمرار خطاب الحركات السياسية و رموزها على خدمة ذات الأغراض التي وضعت من أجل تحقيقها و يأتي في مقدمتها الثورة ضد الإستعمار, لذا يمكن القول أنها كأداة ظلت محصورة تراوح مكانها ضمن هذا الإطار, و هي لهذا السبب كانت تصلح لحقبة تميزت بالنضال العنيف تارة و السلمي تارة أخرى ضد السيطرة الأجنبية, و هو ما دعاها إلى تبني الخطاب العاطفي و التأكيد عليه من أجل كسب الدعم لقضيتها في أوساط الوطنيين و خصوصا الفلاحين .

ج- عدم رغبة النخب بتسليم حقائق التغيير: فقناعات النخب و زعاماتها على وجه التحديد ستكون مهمة في هذا المجال ذلك أن مثل هذه القناعات ستأتي بمثابة نتائج للكيفية التي أدركت أو ستدرك بها النخب, فتاتي مبادرتها إلى صياغة توجهات التنمية و عملية الرد على مطالب التغيير و حاجاته متفقة و مقتضيات هذه الإدراكات.

- و يكمن وراء مثل هذه التوجهات في اعتقادنا عدد من المتغيرات يأتي في مقدمتها:

* مدى التهديد الذي يمكن أن تمثله مطالب جماعات معينة للنظام السياسي و لوجود النخبة الحاكمة بالتبعية.

* يستوقف إدراك التهديد و حجمه على المدى الذي وصلت إليه شرعية النظام القائم, و حجم المطالب من ناحية و خطورتها من ناحية أخرى سيحددها بلا شك مدى ما يتمتع به النظام القائم من شرعية.

* مدى إدراك النخبة لقوتها و هذه وظيفة المدى الذي وصلته النخبة الحاكمة في مركزة السلطة و غلغلتها داخل المجتمع, و بالتالي مدى نجاحها في عملية تحقيق الإندماج الوطني.

*- مدى التكلفة التي قد يتعرض لها النظام القائم كلما كان استعداد النخبة للنزول و لو عند بعض المطالب ممكنا.[1]

ثانيا: الثورة كبديل تنموي:

وتقف الثورة كما تعتقد في نهاية سلسلة متصلة تبدأ بعوامل الضياع القيمي أو المعياري و ما اصطلح على تسميته anamy و من ثم الفساد السياسي يعقبه العنف لينتهي أخيرا بثورة.

أ- الضياع القيمي أو المعياري: الضياع القيمي ترجمة لكلمة anamy اليونانية و تعني الضياع أو فقدان أو انعدام المعايير, أما الفرض الأساسي المستخدم في التحليل فيمثل في أن طرفا اجتماعيا ثقافيا

---

[1] - **ثامر كامل محمد الخزرجي, مرجع سابق, ص: 211.**

معيننا من شأنه أن يؤدي إلى مشاعر خاصة أو محددة تؤدي بدورها إلى سلوكيات أو تصرفات محددة للضرورة, و يتحمل الطرف بشكل خاص مسؤولية تحديد نوعية الإستجابات التالية التي سيبديها الأفراد, و بهذا المعنى ستكون حالة الضياع متوطنة في مجتمعات حديثة بشكل خاص, كذلك ستحمي معها متضمنات و لكنها خطرة من كان منها في المجتمعات الصناعية فحيث ما تم تفويض موانع العرفية المألوفة وضعت الحدود الأخلاقية و الدينية لتحل محل أخلاق طمع وكسب الرأسمالية , سنواجه بحالات ضياع و هذه ستزداد محدة مع كل ضعف يمكن أن تتعرض له الموانع و الحدود الأخلاقية على الصعيدين النفسي و الإجتماعي.

ب- الفساد السياسي: بداية و من أجل وضع الفساد في إطاره المفاهيمي, يمكن القول أن الفساد كنشاط بشري كان قد أعطي الكثير من المعاني تتفق و زوايا النظر إليه, فالفساد المنظور إليه من خلال المعايير القانونية و هو سلوك يميل إلى عرق مقاييس السلوك الرسمية.[1]

[1] **رعد عبد الجليل علي, مرجع سابق, ص: 100.**

خلاصة الفصل الأول:

لقد اختص هذا الفصل من الدراسة بموضوع المجتمع المدني و التنمية السياسية الذي يعتبر من الأمور الأساسية و الهامة في بناء المجتمع و تكوينه, و الذي يلعب دور كبير في عملية التنمية السياسية, و عليه تم التطرق إلى أهم الأمور المتعلقة بهذا الموضوع الحساس و ذلك بوضع التعاريف اللازمة لكل من المجتمع المدني و التنمية السياسية عند مختلف العرب و الغرب و علماء السياسة ,و التعرض إلى نشأتهما التي تعود إلى الأصول الغربية بحكم ظهورهما في أوربا خلال الثورة الفرنسية و الصناعية, بحيث عرفا رواجا كبيرا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية فيما يعرف بالحرب الباردة, و هذا لا ينفي عدم ظهور هذان المصطلحان في الوطن العربي, إلا أن ذلك كان في وقت متأخر جدا لكون مجتمعاتنا العربية تعاني من نقص في مثل هذه الممارسات السياسية .

و من خلال كل هذا يبقى موضوع المجتمع المدني و التنمية السياسية من المواضيع الهامة و الحساسة إذ يعد محل للجدال و النقاش في الساحة السياسية خاصة في عصرنا الحالي .

الفصـــــــل الثانـي:

المجتمع المدنـي و علاقته بالتنمية السياسية بالجزائر

توطئة:

يمثل المجتمع المدني مجموع المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض عدة نذكر منها: الأغراض السياسية و المساهمة في صنع القرارات على المستوى الوطني(الأحزاب السياسية)، ومنها الأغراض النقابية والمهنية من أجل الدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة وتحسين مستوى المهنة والدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها الأغراض الثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقًا لاتجاهات أعضاء كل جمعية، ومنها الأغراض الاجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية؛ وبالتالي يمكن القول بأن الأمثلة البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي : الأحزاب السياسية، النقابات العمالية، النقابات المهنية، الجمعيات الاجتماعية والثقافية.

ولاشك أن لتنظيمات المجتمع المدني دور بارز وفعال في التنمية السياسية التي تعرفها الجزائر، من خلال المساهمة في البناء القانوني للدولة الجزائرية، ومنه، سوف نتناول موضوع البحث لتنظيمات المجتمع المدني في الجزائر ومظاهر المساهمة في التنمية السياسية بالجزائر.

المبحث الأول التطور التاريخي للمجتمع المدني في الجزائر :

رؤية سوسيو – تاريخية لتطورية المجتمع المدني في الجزائر (الجمعيات أنموذجا)

من خلال هذا العنصر سوف نعرض لتطورية الجمعيات كمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني عبر العرض التاريخي مع شيء من التحليل السوسيولوجي أين يتم التركيز على أهم مرحلتين من تاريخ الجزائر هما الفترة الاستعمارية و فترة ما بعد الاستقلال ، هاته الأخيرة التي يرى تقسيمها إلى ثلاث مراحل:

1- مرحلة التطور من سنة 1901 حتى الاستقلال :

دولة مهيمنة و كيان مدني في صيغة الحاضر الغائب إن السيطرة الاستعمارية للجزائر امتدت و شملت مجمل النواحي من سياسية ، اقتصادية وثقافية واجتماعية ... فقد عرف المجتمع المدني في الجزائر ممثلا في الجمعيات خضوعا للمستعمر الفرنسي من جانب القوانين.

إذ حصلت الجمعيات الجزائرية في إطار قانون 1901 وهو قانون انتخب عليه في فرنسا في: 01/07/1901 يمنح الحق للأفراد بالمجتمع في تشكيل جمعية، هذا القانون الشهير كان بمثابة منظم وموضح لمبدأ حرية الجمعيات و تم استغلاله بشكل فعال لهدفين أساسين و هما:

1 – العمل على إنشاء عدد معتبر من الجمعيات لخدمة أهداف معينة .

2 – اكتساب الشرعية القانونية لعمل هذه الجمعيات .

وقد لعب هذا القانون دورا مهما فقد ساهم بقسط وافر في توسيع و تعميق الحركة الوطنية و يمكن أن نذكر من بين هذه الجمعيات : جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، الكشافة الإسلامية الجزائرية ، إتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين و جمعيات محلية عديدة تركزت خاصة في عدد من المدن الكبرى .[1]

غير أن الاستعمار تنبه إلى أن الجمعيات في تلك الفترة قد استفادت من مزايا القانون و من الحرية التي منحها في تشكيل الجمعيات ، هذه الأخيرة في شكلها الجزائري تمثل صورة من صور بعث الوعي التحرري النابع من عقلية شعب مضطهد يسعى بشتى السبل لتحقيق استقلاله و لهذا فقد قامت السلطات الاستعمارية بإخضاع تطبيق القانون الفرنسي الصادر سنة 1901 لقيود عديدة تخدم أغراضها ، إلا أن

---

[1]- **الملتقى الدولي الأول حول:المجتمع المدني المغاربي - واقع وآفاق**جامعة 08 ماي 1945 - قالمة -يومي 5و6 نوفمبر 2012, **من اعداد الأستاذ:**كمال محمد الأمين.

هذه القوانين لم تثن الجزائريين عن العمل الجمعوي، فتمثلت نشاطات الحركة الجمعوية آنذاك في عدد من الجوانب الاجتماعية التي هي من صميم تقاليد المجتمع الجزائري كصور التضامن وبعض النشاطات ضمن أهداف كنشر التعليم و تشجيع الممارسة الرياضية غير أن كل هذا كان يصب في إطار الحركة الوطنية والحفاظ على الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية .فقد كونت أولى الجمعيات في الجزائر في مطلع القرن العشرين أين تم إعادة بناء الفضاء الثقافي الجزائري إذ ساهم علماء ذلك العصر سيما المتقنين للغة العربية حيث شاركوا في شبكة التنشئة الاجتماعية الثقافية , فعلى المستوى المركزي تم إنشاء الدوائر الثقافية ((النوادي) .

و في سنة 1901 تأسست الراشدية في الجزائر العاصمة و في سنة 1908 تم تكوين دائرة صالح باي بقسنطينة ، وانتشرت الحركة الجمعوية بسرعة في كل أنحاء الجزائر (الودادية للعلوم الحديثة بخنشلة ونادي الشباب الجزائري بتلمسان ، مجتمع الأخوية في معسكر، نادي التقدم بعنابة ، التوفيقية بالجزائر (و تعدّت في كثير من الأحيان إطار المدن لتنتشر في القرى الصغيرة : مثال : الإتحاد بتيغنيف ، و التقدم الصهاريجي بجمعة صهاريج واكتسبت وظائف و أدوار جديدة توزعت ما بين اجتماعية ثقافية ، دينية و سياسية ، تعمل على تنشيط هذه النوادي بالإضافة إلى هذه النوادي توجد أماكن للتجمع ولكنها محدودة : المسجد ، السوق ، المقهى, تاجماعث وهي تجمعات على مستوى القرى .وعليه ففي هذه المرحلة هناك مجتمع مدني بسيط التركيبة و المهام مقيد بقوانين وضعتها السلطة الحاكمة الفرنسية للتحكم فيه .

2- مرحلة ما بعد الاستقلال حتى سنة 1990:

ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل أساسية :

أ- الفترة ما بين : 1962 حتى سنة 1971 :

استمرار التحكم في المجتمع المدني و لكن في ظل السياسة الوطنية التي تسعى إلى استيعاب كل البنى الاجتماعية و كذا السياسات الداخلية (المجتمع الدولة) نتيجة للأوضاع التي عرفتها الجزائر سيما بعد الاستقلال التي لم تكن لتؤهلها كي تجعل لنفسها منظومة قانونية خاصة بها لهذا عملت على تبني القوانين الفرنسية في الدولة الجزائرية المستقلة و من بينها إبقاؤها على قانون 1901الفرنسي الخاص بالجمعيات بموجب قانون 157/60 المؤرخ في 1992/12/31.[1]

[1] – معلومات مفيدة على موقع: برنامج إدارة الحكم في الدول العربيةمنظمة الأمم المتحدة
t=2&http://www.pogar.org/arabic/countries/theme.aspx?cid=1

وفي ظل نظام الحرب الواحد الذي كان يعرقل ويحظر كافة أشكال التنظيم الخاصة بالمجموعات الاجتماعية خارج نطاق الدولة حيث أن السلطة السياسية تعتبر نفسها الممثل الوحيد والشرعي لمصالح المجتمع فأي محاولة تنظيم ذاتي موازي أو منافس يقوم به المجتمع تواجه حربا شرسة.

من خلال هذا يتبين أن هناك تضييق واضح من طرف السلطة حيث تعاملت مع قانون 1901 بطريقة انتقائية واستعملت في ذلك مختلف الآليات من بينها المنشور الداخلي الصادر بتاريخ : 02 مارس 1962 المتضمن تعليمات تحث الولاة على فتح تحقيقات خاصة و دقيقة حول كل الجمعيات بهدف معرفة حقيقة الأهداف التي تسعى لتحقيقها والأنشطة التي تقوم بها .

ب- الفترة ما بين : 1971 حتى سنة 1980:

مجتمع مدني مشلول بالقوانين و ملحق اديولوجيا بالدولة وآخر صنعته الدولة كوسيلة تحكم في المجتمع و عليه هيمنة الدولة على المجتمع المدني .

بصدور القرار رقم : 79/71 المؤرخ في : 03/12/1971 تحدد شكل حقل العمل الأهلي و صياغته ، خاصة المادة الثانية منه التي تقيد مجال العمل الأهلي بطريقة حاسمة و تميزه و تخضعه لتشريع جديد قمعي و صارم يخول للسلطات العامة و جبهة التحرير الوطني حقا مطلقا في الموافقة على إنشاء أي جمعية أو حلها ، و سرعان ما وجد سلاح خطير لتحقيق ذلك وهو ضرورة الحصول على موافقة مسبقة مما سهل على السلطات إبقاء أو استبعاد من تشاء من حقل العمل الأهلي .

إن هذه القوانين القمعية كانت بمثابة إنهاء للعمل بأحكام القانون المشهور لسنة 1901 هذا من جهة و من جهة أخرى تعكس ما وصفه الدكتور(عمر دراس) بهيمنة الدولة على المجتمع وإضعاف الوجود الاجتماعي من خلال تبني الاختيار الاشتراكي و ما يحمل في طياته من توجهات إيديولوجية امتدت تبعاتها إلى الجمعيات وبدأت الدولة في هذه الفترة في إنشاء جمعيات تابعة لها أو للحرب و نشرها في كافة أنحاء الوطن على مستويات مؤسسية مختلفة، أهداف هذه الجمعيات هي الدعم غير المشروط للدولة كما أنها أداة فعالة للإشراف على المجتمع و مراقبته و بالتالي يمكن بسهولة إحكام وجودها متى و أينما تشاء .[1]

وعليه و مما سبق نذكر أهم السمات التي ميزت الجمعيات من خلال القانون :79/71 كما يلي :

[1] – معلومات مفيدة على موقع: برنامج إدارة الحكم في الدول العربيةمنظمة الأمم المتحدة
t=2&http://www.pogar.org/arabic/countries/theme.aspx?cid=1

أ- الولاء الإيديولوجي للدولة فلا خيار للجمعيات سوى الاندماج في الاختيار الاشتراكي الذي اختارته لها الدولة المهيمنة .

ب- الموافقة المسبقة أي الحصول على الموافقة و تجديد السلطات الإدارية قبل تقديم اعتماد تأسيس الجمعية الذي يخول لها مباشرة نشاطاتها في حدود أهدافها.

ج - الحرية الاستثنائية و التي تتضح من خلال نص القانون : 79/71 و الذي يهدف إلى هيمنة الدولة و إحكام وجودها و الحد من حرية إنشاء الجمعيات إلا بشروط مسبقة.

د- سلطة الحل و المراقبة اللاحقة (المستمرة) أي أن الدولة لها حق حل كل جمعية تخالف نص القانون و هذا من خلال المراقبة المستمرة على نشاط هذه الجمعيات .(خطأ صغير يشتم منه مخالفة القانون = حل الجمعية) .

هـ - المنظمات الجماهيرية وهو العدد الكبير الذي أنشئ من الجمعيات التابعة للدولة أو الحرب كما أشرنا سابقا تمس الطبقات الاجتماعية المختلفة و أطلق عليها جميعا اسم المنظمات الجماهيرية ORGANISATION DE MASSE و منها :

المنظمة الوطنية للمجاهدين O.N.M ،الإتحاد الوطني للشباب الجزائري U.N.J.A. الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات U.N.F.A.، الإتحاد الوطني للمزارعين الجزائريين U.N.P.A. ، الإتحاد العام للعمال الجزائريين U.G.T.A. ، و جمعيات أخرى كاتحاديات المحاربين و المحامين ، الفنانين و المهندسين ...الخ .

هذه المنظمات الجماهيرية حظيت بمكانة مهمة داخل الحرب ووفرت لها وسائل مادية و موارد مالية كبيرة ، وذلك بهدف استعمالها كأداة لنشر مبادئ و أفكار الثورة الاشتراكية في أوساط الجماهير بالكيفية التي يفهمونها و يقتنعون بها إذ أننا نجد أن هذا التنوع في الجمعيات يمس شرائح المجتمع ، كما تجدر الإشارة إلى دستور 1976 الذي نص على ضرورة عمل المنظمات الجماهيرية على تهيئة أوسع لفئات الشعب لتحقيق كبريات المهام الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية التي تتوقف عليها تنمية البلاد .[1]

[1] - t=2&http://www.pogar.org/arabic/countries/theme.aspx?cid=1

ج- الفترة ما بين : 1980 حتى سنة 1990 :

عودة الانفراجة للمجتمع المدني الجزائري في ظل سياسة دولة تناما والت عن ميادين معينة كانت تسيرها واعتراف به كشريك اجتماعي له دوره الفاعل في القيام بأعباء تلك الميادين .

عرفت هذه الفترة تغيرات سياسية و اقتصادية و اجتماعية التي كان لها الأثر البالغ في التشريعات المنظمة للحركة الجمعوية في الجزائر نتيجة للظروف التي شهدتها البلاد خاصة انخفاض أسعار البترول سنة 1985 مما زاد في حدة التوتر الاجتماعي وكان ذلك إنذارا بقرب حدوث أزمة سياسية شديدة و التي ترجع جذورها إلى انعقاد المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني 1980 الذي ظهرت فيه القطيعة بين القرارات المتخذة في عهد الرئيس هواري بومدين والقرارات المتخذة في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد ، فسياسة هذا الأخير اتجهت نحو الانفتاح و التخلي عن نموذج التنمية الجماعية من خلال تخلي الدولة عن القطاعات غير الحيوية كالقطاعات الاجتماعية و الثقافية و الرياضية و تركها للجمعيات الأهلية و ذلك للتخفيف من أعباء السلطات العامة ، فجاء ميثاق 1986 الذي يشجع إنشاء التنظيمات العلمية و الثقافية و المهنية ، و تم أيضا إصدار القانون 15/85 بتاريخ : 21/07/1987.

و لائحته التنفيذية رقم : 16/88 الصادرة بتاريخ : 02/02/1988 بما تضمنته من شروط جديدة لإنشاء الجمعيات و تنظيمها .خفف الإصلاح التشريعي الجديد القيود العديدة التي تضمنها القرار رقم : 79/71 المؤرخ في 03/12/1971 علما أن الجمعيات كانت تعمل وفق هذا القانون إلى غاية صدور قانون 1987. و الواقع أن بعض هذه القيود ألغيت بمعنى :

- أن الموافقة المسبقة لم تعد مطلوبة إلا من الجمعيات الأجنبية.
- أصبح من حق كل جمعية جديدة تحت التأسيس أن تتلقى ردا مسبقا من الإدارة خلال شهر واحد ، و بعد فوات هذه المهلة تصبح الجمعية رسمية .
- خفض شرط أقدمية الجنسية الجزائرية إلى 05 سنوات ، ثم ألغي بعد ذلك بموجب القانون 31/90 المؤرخ في : 04/12/1990.
- إلغاء كلمة الاشتراكية و استبدالها بجملة أكثر مرونة وهي ألا يكون ضد الخيرات الأساسية للوطن ، غير أن التشريع الجديد يضيف شرطين على قدر الأهمية وهما :
- احترام دين الدولة و اللغة القومية [1].

[1] - t=2&http://www.pogar.org/arabic/countries/theme.aspx?cid=1

– واعتبارا من هذا تكاثرت الجمعيات تدريجيا (05 جمعيات عام 1988 – 62 جمعية عام 1989) وتناولت موضوعات جديدة مثل حقوق الإنسان ، الجمعية المهنية ، جمعية المستهلكين ...إلخ) .

3– مرحلة ما بعد 1990 (التعددية) :

الدولة تعترف بمجتمع مدني تعززه بقوانين تدعم تواجده و ازدهاره شهدت الجزائر ميلاد عدد كبير من الجمعيات بعد الإعلان مباشرة عن القانون الجديد المنظم للعمل الجمعوي الصادر في : 04/12/1990 تحت رقم : 31/90 بحيث بلغت سنة 1996 حوالي : 778 جمعية ذات طابع وطني ، و بلغ عدد الجمعيات المحلية حوالي 42116 جمعية في مختلف المجالات .

إن هذه القفزة في زيادة عدد الجمعيات تعكس التحولات الكبيرة التي عرفتها الجزائر بالتخلي عن النظام الاشتراكي و الاتجاه نحو التعددية بعد التحرك العنيف لمختلف شرائح المجتمع و خاصة أحداث 05/10/1988 وهي أحداث شغب وعنف و تحطيم للأملاك العمومية شملت عددا من ولايات الوسط و التي لم تتوقف إلا بعد تدخل المؤسسة العسكرية و إعلان حالة الطوارئ لمدة 05 أيام و كنتيجة لهذه الأحداث شرعت الدولة في إصلاحات اقتصادية و سياسية واسعة أعلن عنها الرئيس الشاذلي بن جديد في خطابه المتلفز يوم : 10/10/1988(49) و التي توجت بدستور 23/02/1989 المكرس للتعددية في الجزائر وبعدها صدر القانون الليبرالي الخاص بالجمعيات الأهلية 31/90 بتاريخ 04/12/1990.[1]

المطلب الأول : الإطار التنظيمي و القانوني لمؤسسات المجتمع المدني بالجزائر في ظل الأحادية الحزبية:

لقد أبدت بعض الدراسات العربية المقارنة التي أجريت في بداية التسعينيات على الجمعيات و المجتمعات المدنية، إعجابا واضحا بالحالة الجزائرية، و هي تتحدث على التشريعات المنظمة للعمل الجمعوي و السهولة القانونية في تكوين تنظيمات مختلفة، من ذلك ما نصت عليه المادة السابعة من قانون الجمعيات، التي تتحدث عن شروط التأسيس، و التي لا تتطلب نظريا إلا التصريح لدى السلطات المختصة.

و مع ذلك، فالقراءة الجيدة للقانون و الممارسات الفعلية المرتبطة به، قد تجعل الملاحظ يعيد النظر في هذا الحكم الذي ارتبط بمرحلة بداية التسعينيات، قبل أن تسوء الأوضاع في الجزائر بسرعة فائقة بعد ذلك جراء تدهور الوضع الأمني و السياسي.

[1] – t=2&http://www.pogar.org/arabic/countries/theme.aspx?cid=1

فقد نصت المادة 7 من القانون رقم 31-90 لسنة 1990، على أن تؤسس الجمعية قانونا بعد الإجراءات التالية:

- إيداع تصريح التأسيس لدى السلطات العمومية المختصة المذكورة في المادة 10 من هذا القانون.
- الحصول على إيصال بالتسجيل خلال مدة أقصاها 60 يوما من تاريخ الإيداع.
- القيام بشكليات الإشهار على نفقة الجمعية في جريدة يومية إعلامية واحدة على الأقل ذات توزيع وطني[1].

إذن فهذا القانون يمنع تشكيل الجمعيات بشكل طوعي و حر، و بالتالي فالجمعيات غير المصرح بها غير مسموح لها بالنشاط و تأطير المواطنين ، وهذا الأمر يتنافى و شرطي الحرية و الطوعية اللذان يعتبران ضروريان لتأسيس تنظيمات المجتمع المدني.

إضافة إلى ذلك، تنص المادة 8 من نفس القانون على: تخطر السلطة المختصة الغرفة الإدارية في المجلس القضائي المختص إقليميا خلال ثمانية أيام على الأكثر قبل انقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة السابعة، إذا رأت أن تكوين الجمعية يخالف أحكام هذا القانون، و يعود إلى الغرفة الإدارية أمر الفصل في ذلك خلال ثلاثين يوما الموالية للإخطار. و إذا لم تخطر الجهة القضائية، عدت الجمعية المعنية مكونة قانونا، بعد انقضاء الأجل المقرر لتسليم وصل التسجيل.

هذه المادة تمنح السلطة القضائية وحدها الحق في رفض الاعتراف بتأسيس الجمعية، و تمنح آجالا للنطق بالحكم و إلا اعتبرت الجمعية مكونة قانونا.

بالطبع فإن تطبيق قوانين مثل هذه تحيل مباشرة إلى مسألة استقلالية القضاء الذي منح دورا مهما في مرحلة التأسيس الأولى للجمعيات. لكن من الناحية العملية(الآن)، فقد تم اعتبار العديد من الجمعيات غير مشروعة على الرغم، من أن البلدية لم تلجأ للغرفة الإدارية.

بالمقابل فإن الجمعيات المؤسسة قبل القانون 31-90، أصبحت ملزمة بطلب إيصال جديد بالتسجيل بحجة تسويات مالية غير معللة[1].

إن التسامح النسبي الملحوظ نظريا على القانون المنظم لتكوين الجمعيات، يفقد الكثير من مصداقيته عند التعمق في دراسة مواده المتعلقة خاصة بالتمويل وحتى التسيير اليومي.

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 31-90 المتضمن قانون الجمعيات الصادر بتاريخ 4 ديسمبر 1990، عدد 53، الصادرة بتاريخ 05 ديسمبر 1990، ص 1438.

[1]- حرية تكوين الجمعيات في الجزائر، www.EMHRN-euromednights-net

فالمادة 17 تنص على وجوب قيام الجمعيات بإعلام السلطات العمومية المختصة المنصوص عليها في المادة 10 من نفس القانون، بكل التعديلات التي تدخل على قانونها الأساسي و جميع التغييرات التي تمس هيئاتها القيادية خلال 30 يوما الموالية للقرارات التي تتخذ في هذا الشأن.

و المادة 18 تنص على ضرورة تقديم كل المعلومات المتعلقة بعدد المنخرطين فيها و كذا مصادر أموالها ووضعها المالي بصفة منتظمة إلى السلطة العمومية المختصة، وفقا للكيفيات التي يحددها التنظيم.

هاتان المادتان تجعلان الجمعية تحت رقابة وزارة الداخلية مباشرة، هذا دليل على أن الجمعيات الوطنية، و حتى المحلية، عمليا، هي أمام إعادة اعتراف بها في كل مرة تقوم فيها بإجراء انتخابات قيادة جديدة خاصة فيما يتعلق بأعضاء المكتب الوطني للجمعية، رئيسها و أمينها العام، و المكلف بالمالية على وجه التحديد. و باعتبار الرئيس هو الممثل القانوني للجمعية و يملك مع أمين المالية حق تسيير مالية الجمعية، فإن أي تغيير لهما يعني عمليا إعادة تسجيل جديدة أمام مصالح وزارة الداخلية التي قد تستغل هذه الفرصة للضغط على الجمعية و عدم منحها تأشيرة المطابقة. فإمضاء الرئيس و أمين المالية مطلوبان من قبل كل البنوك و مراكز البريد عند أية معاملة مالية مهما كان حجمها، مما يعني أن كل تغيير في الحصول على تأشيرة المطابقة قد يشل عمل الجمعية الذي قد يدوم عدة أشهر

تجدر الإشارة، إلى أن هناك مشاكل عديدة قد تظهر بمناسبة التغيير القيادي، مما يمنح فرصة لتدخل الإدارة بعد طلب التحكيم الذي تلجأ إليه بعض القيادات الجمعوية لرفضها نتائج التغيير.

و هذا الوضع عادة ما يكون مرتبطا بغياب ثقافة المدنية(civisme)، والديمقراطية داخل الفضاء الجمعوي، مما يؤدي إلى بروز واضح لظاهرة الانشقاق و شلل الكثير من الجمعيات و في أحيان كثيرة إلى اختفائها كلية من الساحة العملية.

كما أخضعت الجمعيات أيضا لوصاية السلطة العمومية فيما يتعلق بعلاقاتها الخارجية(الدولية).

فقد نصت المادة 21 على ضرورة حصول موافقة وزارة الداخلية بالنسبة للجمعيات الوطنية، و تمنع الجمعيات المحلية(ولائية أو بلدية)، و هي الأكثر عددا بين الجمعيات من أي انضمام لأي تجمعات أو تنسيقيات دولية مهما كانت.

نفس الشيء بالنسبة للهبات التي يمكن أن تحصل عليها الجمعيات الوطنية من الخارج، فشرط الحصول على موافقة وزارة الداخلية القبلي مطلوب، علما بأن الجمعيات الجزائرية لا تزال عاجزة، في قضية تجنيد الأموال و الهبات من الخارج لصالحها.

كما أن حصولها على مساعدات من قبل السلطات العمومية الجزائرية (وزارات، ولايات، بلديات)، يبقى محدودا و غير منتظما.

رغم إمكانية الاعتراف القانوني للجمعيات بالاستفادة من وضعية جمعية ذات نفع عام التي تسمح لها بالحصول على هبات و مساعدات خاصة، إلا أن هذه المكانة لم تستفد منها إلا جمعيتان وطنيتان هما الهلال الأحمر الجزائري والكشافة الإسلامية الجزائرية، و التي يعود تأسيسهما كما سبقت الإشارة إلى ذلك إلى الفترة الاستعمارية[1].

إضافة إلى صعوبات التأسيس و التسيير، التي تبقى إلى حد كبير تحت سيطرة السلطات العمومية ممثلة في وزارة الداخلية بالنسبة للجمعيات الوطنية بفعل القانون و الممارسات البيروقراطية المختلفة، فإن الأهم من ذلك أن الوزارة تحتفظ بحقها في طلب حل الجمعيات بواسطة قرار قضائي حسب ما تنص عليه المادتين 32 و 35.

فالمادة 32 تنص على أنه بإمكان الجهات القضائية المختصة إعلان تعليق نشاط الجمعية و جميع التدابير التحفظية الخاصة بتسيير الأملاك دون المساس بالقوانين و التنظيمات المعمول بها، بناءا على عريضة تقدمها السلطة العمومية المختصة حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 33 من هذا القانون. تنتهي هذه التدابير بقوة القانون إذا رفضت الجهة القضائية المعنية تلك العريضة.

أما المادة 35 فتنص على أنه: يمكن أن يطرأ حل للجمعية بالطرق القضائية بناء على طلب السلطة العمومية، أو شكوى الغير، إذا مارست الجمعية أنشطة تخالف القوانين المعمول بها أو تكون غير واردة في قانونها الأساسي، و يمكن إضافة نفس الملاحظات عند قراءتنا للقانون رقم 90-14 المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي، الذي يقيد هذا الحق بنفس الطريقة و المضمون تقريبا.

رغم أن الإطار القانوني الجديد الذي نتج عن أحداث أكتوبر 1988، قد فتح المجال واسعا أمام الجزائريين من أجل تأسيس أحزاب و جمعيات، إلا أن مفهوم المجتمع المدني، قد ارتبط أكثر بالجمعيات و النخب التي أطرت هذا الفضاء الجديد بكل التنوع الذي عرفته اهتماماتها، و التي يمكن أن نأخذ صورة عنها من خلال ما تؤكده المعطيات الرسمية، من أن هناك عددا كبيرا جدا من الجمعيات خاصة عندما يتعلق الأمر بالجمعيات المحلية التي يتجاوز عددها 70 ألف جمعية عبر التراب الوطني، حتى و لو كان ذلك بدرجات متفاوتة لصالح المدن الكبرى و بعض جهات الوطن.

---

[1]- **عبد الناصر جابي**، المرجع السابق

لقد تطورت هذه الجمعيات عدديا بسرعة بعد المصادقة على القانون المنظم لها، إلا أن الأزمة السياسية و الأمنية التي أعقبت توقيف المسار الديمقراطي وإلغاء نتائج الدور الأول التشريعيات 1991، أدى بالمجتمع المدني إلى الركود نسبيا، إضافة إلى أعباء و شروط العمل التي لم يكن مؤهلا لها في البداية.

المطلب الثاني: تطوره في ظل التعددية الحزبية:

ظهرت منظمات المجتمع المدني في الجزائر بشكل واضح و جلي خلال الفترة الممتدة ما بين أحداث أكتوبر 1988 و 1995, حيث لم يعرف مفهوم المجتمع المدني هذا الشيوع إلا خلال هذه الفترة.[1]

و يأتي ذلك بسبب التحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر على غرار العديد من أنظمة العالم, و ما تتطلبه الديمقراطية من تحرير حريات الأفراد و التعبير, و التنظيم فظهرت الأحزاب السياسية وفقا لدستور فبراير 1989 و ما تضمنته من الإعتراف بالتعددية و تشجيع المشاركة السياسية, كما كان للأزمة الإقتصادية التي عرفتها الجزائر من بداية 1986 في دور نشأة المجتمع المدني الجزائري.

و ترجع الإنطلاقة الحقيقية للمجتمع المدني في الجزائر مع تأسيس اللجان و الجمعيات لحماية ضحايا القمع على إثر حوادث أكتوبر 1988, لتأتي بعدها جمعيات مختلفة كجمعيات حماية البيئة و الجمعيات الخيرية و الجمعيات المهنية....إلخ. و بمجرد الإعلان عن قانون الجمعيات ذات الطابع الإجتماعي و السياسي كإطار قانوني و تستدعي لممارسته حق تكوين الجمعيات كالحق الإنساني, تؤكد عليه كل مواثيق حقوق الإنسان,عرفت الحرة الجمعوية نفسا جديدا جسده ذلك الكم الهائل من الجمعيات على المستوى الوطني و المحلي, فعلى المستوى الوطني فقد تأسس حوالي 434 جمعية في غضون أربع سنوات فقط و هذا ما يبينه ما يلي أي في الفترة الممتدة ما بين سنتي 1991 إلى :1995

1987 – جمعيـــــــــــــة –.86

1988 – جمعيـــــــــــــة –.12

1989 – جمعيـــــــــــــة –.81

1990 – جمعيـــــــــــــة –.151

1991 – جمعيـــــــــــــة –.135

1992 – جمعيـــــــــــــة –.92

1993 – جمعيـــــــــــــة –.63

---

[1]– مليكة بوجيت, ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر, دراسة الخلفيات و التفاعلات و الأبعاد,(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية , كلية العلوم السياسية و الإعلام, جامعة الجزائر1997, ص: 115.

1994 - جمعيـــــــــــــة -70.

1995 - جمعيـــــــــــــة -74 .

1996 - جمعيـــــــــــــة -12.[1]

في كتابه الجزائر بين الأزمة الإقتصادية و السياسية يفسر الباحث عبد القادر بهلول الوفرة الكمية في عدد الجمعيات بقوله: (في تقديرنا إلى صناع الثقة بين الأفراد في المجتمع, و الصراع السياسي بين الأشخاص الذين مارسوا العمل السياسي قبل الثورة التحريرية و أثنائها نظام الحزب الواحد, و هما سببان في تشكيل الأحزاب , أما الجانب الشكلي فهو عامل التسهيلات المفرطة التي يقدمها نص قانون الجمعيات , حيث يكفي أن يجتمع على الأقل 15 شخصا ليؤسسوا جمعية.[2]

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني في دفع عجلة التنمية:

خلال العقدين الماضيين أصبح للمجتمع المدني دورا هاما في التنمية و يرجع ازدياد قوة المجتمع المدني إلى انتشار النظام الديمقراطي و العولمة, ذلك إلى جانب عدم قدرة الدولة وحدها على سد احتياجات المجتمع مما أسفر عن ظهور أهمية المجتمع المدني أو القطاع الثالث في المشاركة الفعلية في العملية التنموية, و قد أوضحت الإحصاءات زيادة عدد منظمات المجتمع المدني الدولية من 6000 منظمة في عام 1990 إلى 26000 منظمة في عام 1999.

وقد أصبح دور منظمات المجتمع المدني بارزا في مساندتها للتنمية على مستوى العالم, و اتضح ذلك من خلال إحصائية صدرت موضحة أن مساهمة منظمات المجتمع OECD منظمة التعاون و التنمية و في الميدان الإقتصادي 7 ملايير دولار سنويا في أواخر القرن العشرين, كما أن تأثير المجتمع المدني تتراوح ما بين 6 ملايير.

- إن تشكيل السياسات العامة العالمية ظهور واضحا في الآونة الأخيرة من خلال حملات الدعوة الناجحة و التي تخص موضوعات متعددة منها خطر زرع الألغام الأرضية, و إلغاء الديون لحماية البيئة.

- و من الملاحظ أن هناك اختلاف أو ليس في فهم دور المنظمات غير الحكومية في التنمية و مصدر هذا اللبس هو تأييدها تيارات فكرية و اديولوجية, مختلفة فالهيئات الدولية المؤيدة للخوصصة تنظر إليها كجزء من استراتيجية تقليص البيروقراطيات الحكومية و الإرتقاء و بدور القطاع الخاص, بينما يعتبرها

---

[1]- مليكة بوجيت , نفس المرجع السابق, ص:116.

[2] - عبد القادر بهلول, بين الأزمة الإقتصادية و الأزمة السياسية, ط1, دار حلب, الجزائر, 1993, ص: 86.

آخرون خاصة الكومات وسيلة لزيادة طابع المشاركة و الشفافية في عملية التنمية بعنوان "جعل الديمقراطية Robort Dputnarn" في كتابه صدر للعالم الأمريكي " روبرت بوتنام".

العمل: التقاليد المدني في ايطاليا الحديثة .[1]

يعتبر فيه المجتمع المدني بمثابة رأس المال الإجتماعي.

وقد وجد الأستاذ" روبرت بوتنام" من دراساته الميدانية التي استمرت حوالي عشرين عاما أن معدلات التنمية الإقتصادية قد ارتبطت ارتباطا وثيقا" برأس المال الإجتماعي" أي بقوة المجتمع المدني, فمنظمات المجتمع المدني تمنح أعضائها مجموعة كبيرة من المهارات و شبكة واسعة من الإتصالات تتيح لهم فرصا عديدة لبدء المشروعات الإقتصادية من مختلف الأحجام, و النجاح في دراستها و التغلب على المشكلات التي تواجهها, بل يذهب الباحث إلى ما هو شائع في القرى والأحياء الشعبية المصيرية من ممارسات جمعيات الإدخار و هي نموذج لأصغر تكوينات المجتمع المدني. – وقد وجد" بوتنام" أن هذه الطريقة التي بدأت بها معظم المشروعات الصغيرة في شمال ايطاليا منذ نهاية القرن الماضي , و التي تطور بعضها ليصبح عملاقا مع نهاية هذا القرن و تقوم جمعيات الإدخار الدوارة على نفس المبدأ العام الذي يحكم المجتمع المدني عموما كالإرادة الحرة في المشاركة و الإقرار, بحق الآخر بأن يرعى مصالحه و التقاة المتبادلة بين الأعضاء حتى و إن لم تجمعهم علاقة قرابة.[2]

---

[1] – **Robert ,D. Putnam , Making Democracy Work : Civil Tractiton in M odern ITALY; Princeton :1993.**

[2] – **علي توريدي محمد, مرجع سابق, ص:9.**

المبحث الثاني الدور الوظيفي للمجتمع المدني في التنمية السياسية بالجزائر:

إن كل الدراسات و الأبحاث التي أجريت على دراسة تنظيمات و مؤسسات المجتمع المدني المختصة بتغيير الواقع التنموي الجزائري و تجسيد بعض المفاهيم كالحرية و الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان كلها أكدت على ضرورة وجود دفعة قوية تساعدها في الوصول إلى تحقيق أهدافها و دعم قدراتها و تطوير علاقاتها و تكييف طبيعة روابطها بالدولة و ضبط إيقاع علاقاتها بالمؤسسات الدولية فمن خلال الدور الذي تلعبه تنظيمات المجتمع المدني بتكريس المشاركة المجتمعية و في قيم الثقافة السياسية و التي بدورها تلعب دورا أساسيا و رئيسا في تقوية روابط الإتصال بين المواطنين و العملية التنموية, و من هنا تبرز أهمية هذه التنظيمات و تكمن الحاجة إليها من أجل دعم كل من التنمية السياسية و الثقافة السياسية و الديمقراطية و المشاركة السياسية و احترام حقوق الإنسان بصفة خاصة في الجزائر, و لو لا ضعف المؤسسات المجتمع المدني في الجزائر و انتشار القيم التبعية و التسلطية مما أدى إلى ظهور أجهزة البيروقراطية, لكان بإمكان هذه المنظمات أن تمارس كل روابطها على السلطة الحاكمة و أن تساهم بدورها في إحداث و تفعيل التنمية . كما يمكنها إدارة الحكم عبر تعزيز الشفافية والمساءلة في النظام السياسي، إضافة الى المشاركة في برامج التنمية وفي رسم السياسات العامة[1].

المطلب الأول: شروط تفعيل دوره في التنمية السياسية بالجزائر:

أ- شروط سياسية وقانونية:

نبدأ في الشروط السياسية بمفتاح الديمقراطية، وفي الحقيقة لا نريد أن نزايد على فكرة الديمقراطية ولا نعتقد أنها الحل لكل المشاكل ومع ذلك وبالنسبة لموضوعنا تحديدا فإننا نتصور أنه لا حياة ولا ازدهار للمجتمع المدني دون مناخ ديمقراطي حقيقي، لأنه في ظل الديمقراطية يشعر المسئول بحاجته الحقيقية إلى توجيه علمي لكي تنجح سياسته ويكسب الشرعية ، كما أنه وفي ظل الديمقراطية تصبح دراسة أدق القضايا ممكنة بمنتهى العلمية ودون أي حساسية ويصبح الحصول على المعلومة والوثيقة وفق الضوابط المعقولة حقا من حقوق تنظيمات المجتمع المدني، كما أنه لابد أن نضمن وجود بنية قانونية وتشريعية مواتية تكفل حق الاطلاع على البرامج التنموية وحق المشاركة بشفافية وضمان حرية التعبير وهذا يمكن

1- أحمد موصلي ولؤي صافي، جذور أزمة التثقف في الوطن العربي. بيروت: دار الفكر المعاصر، 2002، ص. 170.

أن يكون جزءا من البنية السياسية الديمقراطية.[1]

فمنظمات المجتمع المدني كبنية وآلية وممارسة تحتاج إلى نظام ديمقراطي يرتكز على التعددية السياسية والمدنية ويستند إلى نظام قضائي مستقل ومشاركة شعبية واسعة على مختلف المستويات في إطار حرية الأفراد وحقوقهم، ففي ظل هذا النظام يمكن أن تقوم تنظيمات المجتمع المدني بتجسيد مميزات الحكم الراشد وبالتالي التمكن من ترقيته، كما تحتاج منظمات المجتمع المدني لأداء مهامها إلى قنوات تمولها وإلى سياسات تحمي وتضمن تمويلها، فتوفر بنية مؤسسية (الناحية الهيكلية) ستحقق فاعلية أكبر من خلال ترسيخ أسس المشاركة واقتسام الدور في بلورة التنمية السياسية، حيث أشار إلى ذلك الأستاذ برهان غليون من خلال إجراء إصلاحات على مستوى مؤسسات الدولة وتحديد وظائفها والتطرق إلى الهيكلة الداخلية لمنظمات المجتمع المدني نفسها، حيث الاستقرار الذي يؤدي إلى صياغة مواقف فعالة في الدفاع عن مصالح الجمعيات.

ب- الشق الاقتصادي:

إن استقلالية وفاعلية المجتمع المدني تتوقف على مدى قوة الأساس الاقتصادي للمجتمع وعلى مدى قدرته التوزيعية العادلة للثروات المادية بين الأفراد وكذا على توافر مجال اقتصادي قادر على تحقيق المطالب الاجتماعية و السياسية من جهة، وتقليص التبعية المفروضة على المجتمع والدولة من جهة ثانية، فالمجتمع المدني يحتاج إلى درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي السياسي، ولا شك أن فكرة ومفهوم المجتمع المدني حتى الآن تنسب إلى البلدان الرأسمالية الغربية المصنعة ذات المستوى الاقتصادي العالي والتي استطاعت أن تحقق تقدما صناعيا ساهم في بلورة النظم الديمقراطية على عكس الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية سياسية كالجزائر التي أخفقت في تحقيق تقدم اقتصادي وخلق قطاع خاص يساهم في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي و وبالتالي يمكنهم من الاهتمام بالمشاركة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفيما يتعلق بهذا الشق هناك مشكلة التمويل ولا يمكن تصور دور فعال للمجتمع المدني دور أن يتوفر له تمويل معقول، وبدون هذا التمويل لا يمكن الحديث عن رؤى وجهود فردية ولا يمكن الحديث عن توجهات إستراتيجية تطرح بدائل محددة للسياسات" حلول مفصلة للقضايا"، فإذا كانت الدولة لا تؤمن فعليا بدور المجتمع المدني في التنمية السياسية فلن

1- الرياشي سليمان، وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. طبعة 2، بيروت: م.د.و.ع، 1996 ص 97, **104**.

تعطيه أولوية في التمويل، وإذا كانت تعاني من مشكلات اقتصادية فلن تتمكن من إعطاء المجتمع المدني

النصيب الذي يستحقه في التمويل، كما أن التمويل الخارجي تحيط به الكثير من الشبهات في مقدمتها خطورة التدخل في منظمات المجتمع المدني وتوجيهها بما يخدم مصالح الممولين، وعليه فإن تفعيل دور المجتمع المدني الجزائري يحتاج إلى درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، بحيث يرتكز النظام الاقتصادي على إعطاء دور كبير للقطاع الخاص والمبادرات الفردية أو الجماعية الرامية إلى تحقيق الجودة الاقتصادية والإدارية، أي يسمح للأفراد بإشباع جزء من احتياجاتهم الأساسية بعيدا عن تدخل الدولة والتي يقتصر دورها على وضع القواعد التنظيمية للأنشطة الخاصة والقيام ببعض المشروعات والصناعات وإدارة المواقف التي قد يعجز أو يحجم القطاع الخاص عن القيام بها وفقا لإستراتيجية سياسية واقتصادية وتنموية في إطار تحقيق الحكم الراشد، تأخذ بالإعتبار مصالح المجتمع المدني ودوره بحيث توفر له مساحة للحركة المناسبة.

ج- الشق الاجتماعي:

إن إشباع رغبات الأفراد وتحقيق حاجاتهم الأساسية ورفع مستوى الدخل الفردي يجعل من الفرد يهتم بالمشاركة الشعبية وتنمية المنظمات الاجتماعية التي تشكل له قنوات للمشاركة في صياغة القرارات ووضع السياسات العامة في البلاد.

د- الشق الثقافي:

إن الثقافة العلمية الوطنية لها دور متقدم في تحريك وبناء المواطنة الفعالة الواعية لممارسة العمل الجماعي في إطار منظمات المجتمع المدني ونشر القيم الحضارية الموجهة لبناء إدارة الإنسان، والتعامل السلمي باتجاه تطوير القيم التقليدية القائمة على الاتكال والغيبية نحو تأكيد ثقة الإنسان بقدرته على بناء نفسه والمساهمة في تقدم مجتمعه. [1] ، والعمل على تهذيب هذه القيم من شرف وكرامة بما تحمله من معان تقليدية، لتحمل مفاهيم حضارية جديدة تأكد قيمة الحرية وحق المشاركة وأمانة العمل في سياق بناء الشخصية الفردية المستقلة ،إذا فتوفر مجموعة القيم والتقاليد والأعراف (ثقافة مدنية) تستند على قبول الآخر والتنوع وإدارة الخلافات سلميا وكذا ثقافة التطوع المشجعة على المشاركة السياسية والاجتماعية تعد شرطا ضروريا لتفعيل مؤسسات المجتمع المدني في رسم السياسات العامة في الجزائر، حيث إن الثقافة

[1]- صالح، زياني، واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي.مجلة العلوم الإنسانية، العدد 9 ص.72.

المدنية تمكن المواطنين من استخدام أساليب الحوار المتحضر والتشاور السلمي والتعامل مع المشكلات والقضايا المطروحة بعقلانية ورشادة.

المطلب الثاني: آليات تفعيل دور المجتمع المدني في تجسيد التنمية السياسية:

على الرغم من الصعوبات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي عامة وفي الجزائر على وجه الخصوص، يمكن تفعيل دور هذه المنظمات من اجل القيام بالدور المنتظر منها ألا وهو تحقيق التنمية البشرية، وذلك من خلال الخطوات التالية:

أ- ضرورة تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة بما يضمن على الأقل استقلالية نسبية، هذا على الرغم من الافتراض الذي يرى أن المجتمع المدني العربي سيظل خاضعا لتوجيهات الدولة العربية لمدة عقدين قادمين، وعليه فإن الحد والتخفيف من سيطرة الدولة وتغلغلها داخل كيانات المجتمع المدني، ومحاولة احتوائها لمجاله، يعد من مستلزمات التعامل مع الحقبة القادمة التي ستشهد لا محالة تنامي قوى وفاعلين اجتماعيين جدد. لهذا على الدولة التزام الحياد النسبي إزاء قوى المجتمع المدني وتنظيماته المختلفة، والعمل على إشراكها في اتخاذ القرارات بدل العمل الاستشاري الشكلي، والتخفيف من الإجراءات البيروقراطية في التعامل معها، وتركيز مراقبتها عليها في حدود ما يسمح به القانون، ويضمن السير الحسن للنظام العام

ب- ضرورة تدعيم المسار الديمقراطي وتأكيده، فالديمقراطية هي الأساس الصحيح لبناء المجتمع المدني، حيث تمثل الإطار المناسب لحقوق الأفراد والمواطنين، كحق اختيار الحكام، حرية التعبير وحق الاجتماع.

ج- التأكيد على تربية وتنشئة الفرد على السلوك الديمقراطي والعمل الجمعوي، وهذا قد يتوقف على دور الأسرة والمدرسة في تنمية قيم الاحترام والنقد والحوار السلمي بدل العنف، ومنح الطفل فرصة المشاركة برأيه واقتراحاته حتى في أبسط الأمور[1].

د- زيادة فاعلية المجتمع المدني من خلال تدعيم مؤسساته بقوى اجتماعية وفاعلين اجتماعيين نشيطين، يكون للمثقف بينهم دور كبير في تنشيط العمل الجمعوي، والتوعية بأهمية القيم الديمقراطية بالنسبة للأفراد والجماعات.

---

[1] – **مليكة بوجيت, مرجع سابق, ص:152.**

هـ- تكثيف عمل الجمعيات والتنظيمات من أجل تحقيق استقلاليتها، هذا من خلال تشجيع هذه التنظيمات على إتباع أسلوب التمويل الذاتي بواسطة مشاريع إنتاجية دائمة تؤمن لها دخلا ثابتا.

و- تدعيم وجود قطاع خاص قادر على خلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية تعمل على تنمية وبلورة قوى اجتماعية لتشكيل عناصر المجتمع المدني من جهة، والعمل على تحقيق الدعم المالي للتنظيمات والجمعيات المدنية من خلال التبرعات والإعانات المادية التي يقدمها لها من جهة ثانية.

ن- إن التخفيف من المشاكل الاجتماعية اليومية كمشكلة البطالة والسكن (لأن هذه المشاكل تأتي في مقدمة اهتمام الفرد بدل الانخراط في الجمعيات)، يسهم بشكل كبير في رفع درجة مشاركة الفرد والانخراط في التنظيمات الاجتماعية، وهذا الدور لا يمكن أن تضطلع به الدولة فقط بل مؤسسات المجتمع المدني كذلك .

ي- تحسيس الفرد بأهمية العمل الجمعوي والاندماج فيه لتحقيق الحاجيات التي تعجز الدولة عن تلبيتها له، وهذا الدور تجند له وسائل الإعلام والاتصال، من خلال اختيار البرامج التي تثير الاهتمام بالمشاركة الاجتماعية الواسعة، كما يأتي التعريف بأهمية العمل الجمعوي ونشاط الجمعيات ونشاط الجمعيات، من خلال البرامج التي تقدمها هذه الجمعيات وأهدافها وعملها بجدية، بعيدا عن المساومات السياسية والشخصية .[1]

المطلب الثالث: مساهمات المجتمع المدني في التنمية السياسية:

مظاهر عمل ومساهمة المجتمع المدني الجزائري في برامج ومشاريع التنمية السياسية:

إرتبطت المشاركة المجتمعية أي إسهامات المجتمع المدني التطوعية المحلية بمفهوم التنمية السياسية، وهذه الأخيرة عرفت على إنها تحقيق تغير في البنى المادية والبشرية في مدينة أو قرية أو تجمعات سكانية محدودة أو صغيرة نسبياً، حيث يؤسس هذا النمط من التنمية على الإدراك السليم للخصائص السياسية والاسترشاد بالسياسات الإقليمية والقومية التي تقتصر عادة على الأهداف العامة والاستراتيجيات دون الخوض في التفاصيل، ولعل ابرز أهداف مؤسسات المجتمع المدني في إحداث عملية التنمية السياسية هي:

1/- توفير الخدمات العامة والأساسية في مختلف قطاعات المدينة وتشجيع المشاركة السياسية في برامج وقرارات التنمية وتطوير المبادرات الفردية والجماعية.

---

[1] - مليكة بوجيت, نفس المرجع السابق, ص:153.

2/- تحقيق التوازن والعدالة في توزيع الأعباء والمكاسب التنموية واستثمار الإمكانيات البشرية والمادية السياسية بما في ذلك من موارد مالية ومائية وسياحية وطاقات بشرية.[1]

---

1 – يوسف مكي، "دور المجتمع المدني في تحقيق عملية الإصلاح الاقتصادي"، < www.newsabah.com/modulees.php?name=news&tik=article&sid=.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل الذي اندرج تحت عنوان المجتمع المدني و علاقته بالتنمية السياسية في الجزائر التطرق و التحدث عن التطور التاريخي عبر الأزمنة للمجتمع المدني في الجزائر , و ذلك منذ سنة 1901م حتى الإستقلال عام 1990م حيث امتازت هذه المرحلة بالسيطرة الإستعمارية للجزائر, إذ شملت النواحي السياسية و الإقتصادية و الثقافية و الإجتماعية, و تليها مرحلة ما بعد 1990 و التي تسمى بمرحلة التعددية الحزبية, لتخليها عن النظام الإشتراكي و الإتجاه نحو التعددية الحزبية و ذلك بعد التحرك العنيف الذي قامت به مختلف شرائح المجتمع.

كما ألقينا الضوء على الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في رفع عجلة التنمية و مساهمته في التنمية السياسية و ذلك من خلال توفير الخدمات اللازمة في مختلف القطاعات, و تشجيع المشاركة السياسية في البرامج و القرارات الخاصة بالتنمية و كذا المبادرات الفردية و الجماعية, و بتحقيق التوازن و العدالة في المكاسب التنموية و استثمار الإمكانيات المادية و البشرية.

إذن فالعلاقة بين المجتمع المدني و التنمية السياسية هي علاقة تكامل و ترابط فيما بينهما.

الفصـــــــــل التطبيقي:

دور المجتمع المدني في التنمية السياسية في ولاية ورقلة

توطئة

شهدت الجزائر خلال الفترات السابقة عدة تغيرات تحولات في جميع مجالات التنمية المختلفة و ذلك لإنعدام الأمن و الإستقرار في البلاد، حيث شجعت الدولة على تنظيمات وحركات المجتمع المدني في هذا المجال مواكبة لتغيراتها ،إذ يظهر خلال العصر الجديد وجود تفاعل كبير بين الدولة والمجتمع المدني في مختلف ميادين التنمية السياسية و كذا الإرتقاء و النهوض بالجوانب الخاصة بخدمة المواطن وذلك من خلال ما توفره الدولة من أعمال لضمان راحة المواطن, و السعي الدائم و المتواصل الذي يظهر من خلال ما تقوم به الجمعيات في الأحياء والأرياف والمدن من أجل تحسين المستوى المعيشي و ذلك بالتكفل بالمعوزين والقاصرين وذوي الإحتياجات الخاصة وغيرهم، في مختلف المناسبات .

ومن خلال تلك التحولات استوجب علينا كباحثين الحديث عليها بصورة مفصلة أكثر في ولاية ورقلة و تطبيق ما تحصلنا عليه من معلومات و بيانات تخص هذا الموضوع من خلال مسيرتنا البحثية, حيث تطرقنا إلى التعريف بولاية ورقلة جغرافيا و ذلك من حيث الموقع و المساحة و التضاريس , ثم انتقلنا للحديث عن الولاية سياسيا و إداريا وكذا إقتصاديا بالتوجه إلى المقومات التنموية للولاية .

المبحث الأول: التعريف بولاية ورقلة:

المطلب الأول: التعريف الجغرافي (الموقع والمساحة و التضاريس):

***جذور سكان ورقلة التاريخية:**

يعتمد التاريخ البشري في عصور ما قبل التاريخ على وجه الخصوص، على علم الآثار وأبحاثه ومكتشفاته الأثرية، وكان نصيب منطقة ورقلة منه غير قليل حيث تم اكتشاف العديد من المخلفات الأثرية في عدد من المواقع أو الحقول الأثرية مثل : حقل حاسي مويلح، وعرق التوارق، عرق تسيرة، قارة كريمة وبرج ملالة و غيرها من المواقع الأثرية. وقد دلّت الحفريات على أن الإنسان ظهر في منطقة ورقلة في الحقبة الأولى من البلاستوسين، حيث مرت بالصحراء ظروف مناخية متقلبة جعلت من الصحراء القاحلة الآن، جنة خضراء، غنية بالبحيرات والأنهار لمئات الآلاف من السنين.

ثم أعقبت ذلك موجة من الجفاف امتدت كذلك آلافا عديدة من السنين. لقد حدث هذا التعاقب خمس مرات خلال الحقبة المذكورة (البلاستوسين). وتستند معرفتنا عن العصر الحجري القديم الأوسط والحديث (من 50 إلى 35ألف سنة) في منطقة ورقلة، على ما قدمته لنا بعض الحفريات المنهجية من معلومات وأدوات ترجع لهذه الفترة، وما عثر عليه، كان نتيجة لعمليات المسح الأولية (ملتقطات سطحية). ويدل الظهور المبكّر ووفرة الأدوات الحجرية الهلالية الدقيقة، وحجر الرحى في مناطق شاسعة من الصحراء الكبرى، على أن الزراعة بدأت قبل أن تبدأ موجة الجفاف الحديثة التي أدت إلى ظهور الصحراء بشكلها وصورتها التي نعرفها اليوم.[1]

1/- الموقع و الحدود الجغرافية:

تقع ولاية ورقلة ، جوهرة الواحات ، في الجنوب الشرقي من الوطن و تغطي مساحة تصل إلى (163.233) كلم^2 أي بنسبة (06,85 %) من المساحة العامة للقطر الجزائري و هي (2.381.740) كلم2 ، كما تبعد ولاية ورقلة عن العاصمة الجزائرية بنحو 900 كلم.

- يحدها من الشمال ولايتي الجلفة و الوادي ,و من الشرق جمهورية تونس , و من الجنوب ولايتي تمنراست و إيليزي , و من الغرب ولاية غرداية .و تتكون من (10) دوائر تضم (21) بلدية.

2/- الخصائص الطبيعية لولاية ورقلة:

أ- التضاريـــــس: بحكم الموقع الاستراتيجي المميز للولاية يلاحظ أن تضاريس ولاية ورقلة تتميز بوجود

---

[1]- الموسوعة الحرة ويكيبيدياء Wilaya. Ouargla .dz.

1- العرق الشرقي الكبير : و هو بحر من الرمال يرتفع حتى (200) م و يمتد إلى حوالي ثلثي مساحة الولاية و يظهر بالخصوص في الجنوب و الشرق.

*حوض ورقلة:

يقع حوض ورقلـة في الجنوب الشرقي للجزائر وهو جزء من المنخفض الصحراوي الكبير، يبلغ طوله 30 كلم، وعرضه يتراوح بين 12 و 18 كلم. وارتفاعه بين 103 و 150 م فوق مستوى سطح البحر، يمتد بين هضبتين، الأولى تحّده من الغرب، ارتفاعها 230م، والثانية من الشرق بارتفاع يناهز 160م. وهي متصلة برمال العرق الشرقي الكبير.

2- الحمادة : و هي هضبة حصوية تتواجد في قسم كبير من الغرب و الجنوب.

3- الوديان : وادي ميه جنوبا و وادي ريغ شمالا.

*واحة ورقلة:

ورقلة واحة رائعة الجمال، تحيط بساتين النخيل بالمدينة القديمة (القصر العتيق)، تعتبر ورقلة هبة وادي مية بفضل مجاريه الباطنية التي توفّر مياه جوفية هائلة.

و قد عرفت أهمية وادي ميّة منذ القدم ولعل ابن خلدون كان يقصد وادي ميّة فيما كتبه :

"و ينبع مع النهر من فوهته نهر كبير ينحدر ذاهبا إلى بوده ثم بعدها إلى ثمطيت ويسمى لهذا العهد كير، عليه قصورها ثم يمر إلى أن يصب في القفار ويروغ في قفارها ويغور في رمالها، قصر ذات نخل تسمى "واركلان" (تاريخ ابن خلدون ج6 ص 212-213).

4- السهول : و هي تظهر في الحدود الغربية للولاية تمتد من الشمال إلى الجنوب.

5- المنخفضات : و هي تتواجد بالخصوص في منطقة وادي ريغ.[1]

ب- المنـــــــــاخ:

1- درجة الحرارة :

يسود ولاية ورقلة المناخ الصحراوي الذي يتميز بضعف كمية الأمطار و درجات الحرارة المرتفعة فمعدلات درجات الحرارة الشهرية في سنة (2002) سجلت في شهر جويلية (37,5) م° بحاسي مسعود و (37) م° بورقلة. بينما في شهر جانفي وصلت درجة الحرارة بتقرت إلى (9,5) م° و نفسها بورقلة و أقصى درجة حرارة تتجاوز غالبا (45) م° و أدناها دون (0) م°.

---

[1]- الموسوعة الحرة ويكيبيديا ,Wilaya. Ouargla .dz.

مناخ منطقة ورقلة، صحراوي جاف، ودرجات الحرارة بها مرتفعة صيفا حيث تتجاوز (41°) في المتوسط، وتنخفض شتاء ،و لاسيما أثناء الليل، فالمناخ هنا قاري يتميز بفوارق حرارية،(يومية وفصلية) معتبرة، تصل إلى حدود (30°)مئوية.

2- الأمطار :

ظاهرة التساقط في الولاية قليلة و غير منتظمة تتراوح بين 50 مم إلى 350 مم سنويا. علما بأن المتوسط السنوي للتساقط سنة 2002 وصل إلى 329مم بتقرت و 149 مم بورقلة. مناخ ورقلة يتميز بندرة الأمطار وهي كغيرها من المناطق الصحراوية، تفتقر للغطاء النباتي الطبيعي، ولكنها بالمقابل غنية ببساتين النخيل ،فهي واحة بديعة المناظر.

3- الرياح الموسمية :

الرياح السائدة في الولاية شمالية شرقية و جنوبية شرقية قارية تتجاوز سرعتها أحيانا (26) متر في الثانية الواحدة و تعرف المنطقة هبوب رياح (سيروكو) التي تتصف بالحرارة و الجفاف.

تهب على ورقلة عواصف رملية موسمية بين شهري (فبراير وأفريل)،و تبلغ ذروتها في شهر مارس، وغالبا ما تتسبب في خسائر فادحة تصيب الزرع والماشية، ويبدأ الجو في التحسن ابتدأ من شهر سبتمبر عندما يتغير اتجاه الرياح ،لتصبح شمالية شرقية، وهي معروفة محليا باسم (البحري)، وهي غالبا ما تكون محملة بشيء من الرطوبة فتعمل على تلطيف الجو ولاسيما ليلا. ويرحب سكان المنطقة كثيرا بهذه الرياح فهي تساعد على تلقيح أشجار نخيلهم، كما يرحبون بالحرارة أثناء النهار لكونها عاملا أساسيا في نضج تمارها.[1]

المطلب الثاني: تعريف الولاية سياسيا و إداريا:

1/- تعرف ولاية ورقلة في القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية بأنها

" جماعة إقليمية للدولة ، تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المستقلة و هي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة و تشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية و التشاورية بين الجماعات الإقليمية و الدولة". و تساهم مع الدولة في إدارة و تهيئة الإقليم و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و حماية البيئة و كذا حماية و ترقية و تحسين الإطار المعيشي للمواطنين .

---

[1]- الموسوعة الحرة ويكيبيدياء Wilaya. Ouargla .dz.

و تتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون,شعارها هو بالشعب و للشعب و تحدث بموجب القانون.[1]

2- التقسيم الإداري لولاية ورقلة:

ولاية ورقلة ولاية عريقة ضبطت تقسيمها الإداري سنة 1984 بمقتضى القانون رقم: 84-09 المؤرخ في 04 فبراير 1984 و هي اليوم تشمل 10 دوائر و 21 بلدية نوجزها في الجدول التالي:

الدائرة	البلدية
ورقلة	ورقلة – الرويسات.
أنقوسة	أنقوسة.
سيدي خويلد	سيدي خويلد – عين البيضاء – حاسي بن عبد الله.
حاسي مسعود	حاسي مسعود.
البرمة	البرمة.
الحجيرة	الحجيرة – العالية.
تماسين	تماسين – بلدة عمر.
تقرت	تقرت – النزلة – تبسبست – الزاوية العابدية.
المقارين	المقارين – سيدي سليمان.
الطيبات	الطيبات – بن ناصر – منقر.

3/- هيئات الولاية و هيكلتها:

للولاية هيئتان هما : المجلس الشعبي الولائي و الوالي.

تشتمل إدارة الولاية الموضوعة تحت سلطة الوالي على مجموعة من الأجهزة و الهياكل و هي :

1- الديوان .

2- الكتابة العامة.

3- المفتشية العامة.

4- مديرية الإدارة المحلية.

---

[1]- الموسوعة الحرة ويكيبيدياء ,Wilaya. Ouargla .dz.

5- مديرية التقنين و الشؤون العامة .

6- مديرية المواصلات الوطنية السلكية و اللاسلكية.

7- مندوبية الأمن.

8- الدوائر.

4/- القـــــــــــــوانين المنظمة للولاية :

تنظم مختلف شؤون الهيكلة و التسيير المحلي بمجموعة من القوانين نوجزها فيما يلي :

1- قانون الولاية.

2- قانون البلدية.

5/- رؤساء الدوائـــــــــــر :

تضم ولاية ورقلة عشرة دوائر يشرف عليها رؤساء الدوائر الذين يعملون على مساعدة الوالي ، بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94-215 وذلك بتنفيذ القوانين و التنظيمات المعمول بها و قرارات الحكومة و قرارات المجلس الشعبي الولائي و كذلك قرارات مجلس الولاية.

- ينشط رئيس الدائرة في هذا الإطار و ينسق و يراقب أعمال البلديات الملحقة به .

- يتصرف في الميادين المحددة في المرسوم المذكور أعلاه ، حسب شروطها و كذلك في أية مهمة يفوضها إليه الوالي [1].

- يتولي رئيس الدائرة في إطار القوانين و التنظيمات المعمول بها تحت سلطة الوالي و بتفويض منه على الخصوص ما يأتي :

• ينشط و ينسق عمليات تحضير المخططات البلدية للتنمية و تنفيذها .

• يصادق على مداولات المجالس الشعبية البلدية حسب الشروط التي يحددها القانون و التي يكون موضوعها ما يأتي:

- تغيير تخصيص الملكية البلدية المخصصة للخدمة العمومية .

- المناقصات و الصفقات العمومية و المحاضر و الإجراءات .

- الهبات و الوصايا.

---

[1]- الموسوعة الحرة ويكيبيدياء Wilaya. Ouargla .dz.

• يوافق على مداولات و قرارات تسيير المستخدمين البلديين باستثناء المتعلقة منها بحركات التنقل و إنهاء المهام.

• يسهر زيادة عن ذلك على الإحداث الفعلي و التسيير المنتظم للمصالح المترتبة على ممارسة الصلاحيات المخولة بموجب التنظيم المعمول به للبلديات التي ينشطها .

• يحث و يشجع كل مبادرة فردية أو جماعية للبلديات التي ينشطها و تكون موجهة إلى إنشاء الوسائل و الهياكل التي من طبيعتها تلبية الاحتياجات الأولوية للمواطنين و تنفيذ مخطط التنمية المحلية.

يساعد رئيس الدائرة في تنفيذ مهامه كاتب عام و مجلس تقني يتكون من مسؤولي مصالح الدولة الذين يغطي نشاطهم البلديات التي ينشطها.[1]

المطلب الثالث: التعريف بالولاية اقتصاديا و تنمويا:

* المقومات التنموية بولاية ورقلة:

تتوفر الولاية على مقومات هامة مكنتها من تبؤ مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري ، سواء تعلق الأمر بالصناعة خاصة البترولية منها أو الزراعة أو السياحة أو حتى الخدمات التي تعد أفقا تنمويا واعدا تشهده المنطقة مؤخرا

أ- الزراعة و القطاع الفلاحي:

إن وفرة المياه بولاية ورقلة مكنتها من انتعاش الفلاحة الصحراوية وعلى رأسها زراعة النخيل التي تمثل (90%) الموزعة على منطقتين حوض ورقلة ووادي ريغ ؛ حيث تمثل واحات النخيل ثروة وطنية اقتصادية هامة تعتمد أساسا على نظام صرف مياه السقي عبر العديد من القنوات الثانوية والرئيسية ، ناهيك عن كونها مكسب هام للحفاظ على التوازن البيئي لهذه الثروة .

ب- الصناعة في ورقلة :

ورقلة القلب النابض للاقتصاد الجزائري بفضل حقول الذهب الأسود التي تنتشر عبر بلدياتها خاصة الآبار البترولية بحاسي مسعود ، حقول البرمة.

ج- الخدمات و قطاع السياحة:

تعتبر ورقلة جوهرة الواحات و عاصمتها بالنظر للزخم الثقافي و الحضاري بالمنطقة.

---

[1]- الموسوعة الحرة ويكيبيدياء ,Wilaya. Ouargla .dz.

*السياحة في ورقلة:

لعل الحضارات والأحداث التي تعاقبت على منطقة ورقلة قد أكسبتها ميزة سياحية فاصلة بما ظل من الشواهد والآثار والمعالم والتي منها قصر ورقلة(القصبة القديمة) وقصر تماسين وسدراته وكذلك لالة كريمة وبرج ملالة وقصر سيدي خويلد وقصر تقرت، قبر الملوك وبرج ديفيك وغيرها من المعالم السياحية والتاريخية كالمتاحف والبحيرات والحمامات والينابيع الطبيعية الاستشفائية، كما تزخر ورقلة بالمرافق السياحية والترفيهية كالفنادق والمطاعم والمخيمات السياحية والوكالات السياحية العمومية والخاصة بها أنها ما زالت بعيدة عن التطور السياحي الذي يجعلها رائدة في هذا المجال.[1]

[1]- الموسوعة الحرة ويكيبيدياء ,Wilaya. Ouargla .dz.

المبحث الثاني: الحركة الجمعوية في ولاية ورقلة نموذجا

المطلب الأول : جمعية صناع الحياة و صناعة النجاح بولاية ورقلة:

1/- تعريف الجمعية:

هي جمعية خيرية تنموية , تعمل على استثمار الطاقات والموارد البشرية لخدمة المجتمع وتنميته, وتوحيد الجهود في سبيل رقي وتقدم الأمة الإسلامية فكرا وعملا للمساهمة في نهضة الأمة .

- الرسالة:

تكون جمعية صناع الحياة وصناعة النجاح بفضل الله وعونه أولا , وبالتخطيط المحكم والإستراتيجية الواضحة وتظافر الجهود النموذج الرائد الذي يقتدى به والتجربة الناجحة وذلك من خلال الإلتزام بمبادئ و أخلاقيات العمل الجمعوي التطوعي ,والتمسك بخيار التميز في النشاطات المختلفة للجمعية وذلك من أجل المساهمة في إحداث التغيير في الأفراد الذي يعتبر من بين السبل التي من شأنها المساهمة في نهضة الأمة الإسلامية .

- الرؤية:

تتحمل الجمعية مسؤولية العمل من أجل تطوير الأفراد وتدريبهم للوصول بهم الى درجة الاقتناع والاعتقاد بضرورة تحمل المسؤولية كل موقعه,والقيام بالعمل ا لأول المسند لهم ألا وهو خلافة الله في الأرض.

2/- نشأة وتأسيس الجمعية:

في أواخر شهر سبتمبر 2005 شهدت ولاية ورقلة ولادة جمعية صناع الحياة وصناعة النجاح ومنذ تأسيسها في 2005 أسست هذه الجمعية بورقلة ستة مشاريع تنموية في عدة مجالات تستهدف مختلف شرائح المجتمع وتبرز أهم انجازاتها حسب تسلسل المشاريع على النحو التالي:

أ/- البرنامج الخيري فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره:

- يتم خلال شهر رمضان من كل سنة:

- تنظيم مائدة رمضان لإفطار المعوزين وعابري السبيل بالمنطقة بمعدل 170 وجبة في اليوم .
- توزيع قفة رمضان على الأسر المعوزة .
- توزيع ألبسة العيد على الأسر المعوزة حوالي 1500قطعة جديدة كل سنة. [1]

---

[1]- جمعية صناع الحياة و صناعة النجاح بورقلة, الموقع الرسمي, www. Sonaa. Algeria.org.

- وبمناسبة الدخول المدرسي من كل موسم دراسي يتم توزيع الأدوات المدرسية على أبناء الأسر المعوزة.
- كما يتم في إطارا لمشروع تجهيز العرائس من الأسر المعوزة .
- تقديم مساعدات إنسانية متنوعة طيلة الموسم .
- زيارات تفقدية وتضامنية للأسر المعوزة .
- زيارات تضامنية للمرضى بالمستشفى والطفولة المسعفة .
- تقديم مساعدات لإغاثة المنكوبين .
- تقديم استشارات مجانية .
- توزيع الألبسة المستعملة بشكل يومي .

ب/- مشروع المجلس الصحي :

يتم في إطار هذا المشروع في كل موسم:

- التوعية الصحية لمختلف شرائح المجتمع.
- تنظيم حملات التبرع بالدم .
- تقديم فحوصات مجانية وتوزيع الأدوية مجانا وتقديم تسهيلات طبية مختلفة لفائدة الأسر المعوزة.

ج/- مشروع المجمع الحرفي صناع للتكوين والإنتاج:

يتم في إطار هذا المشروع في كل موسم:

- تخريج دفعات في تخصصات حرفية.
- تنظيم معارض لعرض منتجات حرفيي صناع الحياة.
- توفير مناصب شغل للمستفيدات " من أسر معوزة " من المشروع في إطار قسم الإنتاج التابع له.

إنتاج عدة أنواع من المنتجات الحرفية.

د/- مشروع صناع للإعلام و الإتصال:

يتم فيه في كل موسم:

- إصدار مجلة صناع الحياة.
- تقديم خدمات إعلامية متنوعة.[1]

---

[1]- جمعية صناع الحياة و صناعة النجاح بورقلة, الموقع الرسمي, www. Sonaa. Algeria.org.

- تغطية و توثيق كل أعمال الجمعية.
- إنشاء موقع و منتديات للجمعية.

و/- مشروع الثقافة البيئية:

تم تجسيد هذا المشروع في الموسمين 2007/206 و 2008/ 2009 في 28 مؤسسة تربوية:

- شملت مراحل المشروع توعية بيئية شاملة لفائدة تلاميذ كل المدارس التي شملها المشروع بمختلف الأطوار, كما تم تشجير تلك المدارس من قبل التلاميذ بإشراف إدارة المشروع .
- انتقل صدى المشروع إلى الجامعة و أصبح نموذجا للعرض في المعارض المتخصصة في كلية العلوم و علوم المهندس, و نموذجا للبحث العلمي للطلبة المتخصصين في مجال المشروع.

هـ/- مشروع أكاديمية جيل الأمة:

ركيزة مشاريع الأمة و يشمل :

- رياض صانع الحياة: يتم فيه تكوين حوالي 60 طفل في كل موسم.
- منتدى صناع الغد: يتم فيه تأطير حوالي 100 طفل و مراهق من سن 06 الى 17 سنة في كل موسم.
- منتدى التغيير: يتم فيه تأطير قيادات و أعضاء الجمعية على مختلف المهارات الإدارية و الذاتية و الأسرية و الثقافة العامة.
- و يضم المشروع فضاء للإنشاد, المسرح, مكتبة و فضاء للرحلات.
- كما يستهدف المشروع آلاف الأطفال بالولاية من خلال تنظيم المهرجانات الطفولية و قوافل الإبداع و المسابقات المفتوحة كل سنة. [1]

ن/- فضاءات التواصل و التفاعل :

كما دئبت الجمعية على المشاركة في مختلف الفعاليات بدعوة من الهيئات التي تتقاطع معها في الأهداف سواء كانت مؤسسات الدولة كمديرية الثقافة و مديرية الشباب و الرياضة, أو جمعيات أخرى في ولاية ورقلة أو عبر التراب الوطني:

- مشاركة وكالة التنمية الجماعية " الخلية الجوارية بعين البيضاء" في تنظيم ختان جماعي لفائدة أبناء أسر معوزة رمضان 2007.

---

[1]- جمعية صناع الحياة و صناعة النجاح بورقلة, الموقع الرسمي, www. Sonaa. Algeria.org.

- مشاركة المديرية الجهوية للتجارة في إحياء اليوم العالمي لحماية المستهلك 17 مارس 2008 .
- المشاركة في الندوة الولائية الاحتفالية باليوم العالمي لمكافحة المخدرات 26 جوان 2008.
- المشاركة في تنظيم مسابقة " صوموا تصحوا " مع جمعية حماية المستهلك بورقلة رمضان 2009.
- مشاركة الجزائرية للمياه في إحياء اليوم العالمي للمياه 22 مارس 2011.
- المشاركة في جل المؤتمرات و الملتقيات و الأيام الدراسية المنظمة في الولائية و خارجها في المجالات التي تعني بها مشاريع الجمعية و آفاقها المستقبلية .

3/- أهداف الجمعية:

- إيجاد جيل فعال و مؤثر في المجتمع , يعمل عل تغيير الواقع الذي يعيشه نحو الأفضل.
- المساهمة في لإعداد و حماية النشىء بمحاربة الفراغ و ما ينجر عنه من انحرافات و آفات إجتماعية.
- إكتشاف و صقل المواهب الدفينة وتفجير الطاقات الكامنة بتشجيع الأفكار و المبادرات الفردية و توجيه الشباب لما هو نافع.
- تنمية القدرات الفكرية و العلمية و المعرفية لدى الأطفال و الشباب و التكوين في مختلف الصناعات الحرفية.
- صناعة نموذج إعلامي هادف إحترافي و مميز.
- المساهمة في حماية البيئة و تزيين المحيط.
- المساهمة في التوعية الصحية.
- مد جسور الأخوة و التضامن بين مختلف فئات المجتمع, و إحداث تعارف إيجابي بين النشىء.
- إيجاد فرص عمل للشباب.

4/- مبادئ الجمعية:

- الإخلاص: يقصد بها إخلاص النية في العمل لوجه الله تعالى.
- الإحسان: أي الإتقان في العمل, و السعي لإنجازه على أحسن وجه.[1]
- الطواعية: تعتمد الجمعية بشكل أساسي على العمل التطوعي و المبادرات الإيجابية دون أي إحراج أو إكراه لأفرادها.
- التنظيم و التعاون: يعمل أعضاء الجمعية يدا واحدة في التنظيم المحكم الذي تقوم عليه الجمعية.

---

[1]- جمعية صناع الحياة و صناعة النجاح بورقلة, الموقع الرسمي, www. Sonaa. Algeria.org.

- الإلتزام: يلتزم أعضاء الجمعية بالجدية و الانضباط في العمل لإحداث التغيير الإيجابي في الحياة.
- التضامن: تتضامن الجمعية مع الفئات المحرومة من المجتمع في حدود إمكانياتها و وسعها.
- مشاريع الجمعية: منذ تأسيسها أخرجت الجمعية إلى أرض الواقع 7 مشاريع و هي:

أ- مشروع الثقافة البيئية:

مشروع تنموي يعمل على تحقيق التنمية في مجال المحافظة على البيئة و تزيين المحيط, و الهدف العام للمشروع المساهمة في حماية البيئة و تزيين المحيط .

- الأهداف الفرعية:

1 -تحقيق قفزة نوعية لمواكبة الحضارة .

2 -إرساء القيم الإسلامية في المحافظة على البيئة.

3 -العمل على تهيئة المحيط لضمان بيئة صحية.

ب- مشروع صناع للتكوين و الإنتاج:

فضاء يضم الفئات التي لم تواصل الدراسة و النساء الماكثات في البيت و من له موهبة في الصناعات التقليدية و يتكون من 3 فروع :

التكوين –الإنتاج – و التسويق.

ج- مشروع أكاديمية جيل الأمة:

مشروع تدريبي يرتكز على إعداد قيادات منذ الصغر, هدفه العام هو إيجاد جيل قيادي, يتسم بالشخصية السوية غير المعقدة و الغير المتطرفة و لا المترخصة, تصب إهتمامته في نهضة الأمة.

- الأهداف الفرعية:

1 -تربية النشء على التفكير الإيجابي الشمولي.

2 -تعزيز القيم و المبادئ الإسلامية في نفوس الجيل.

3 -غرس ثقافة العمل الجمعوي و التطوعي في نفوس الجيل.

4 -مساعدة الأطفال على اكتشاف ذواتهم و قدراتهم و تطويرها و صقلها.[1]

---

[1]- جمعية صناع الحياة و صناعة النجاح بورقلة, الموقع الرسمي, www. Sonaa. Algeria.org.

د- مشروع المجلس الصحي:

هيئة تضم ممثلين عن المديريات الولائية و البلديات و بعض الجمعيات النشطة في مجال الصحة, كما يضم أعضاء أحرار من مختلف أسلاك الصحة, أطباء, صيادلة, تقنيين, ممرضين....الخ, و الهدف العام للمشروع هو المساهمة في التوعية الصحية للمنطقة.

- الأهداف الفرعية:

1 - تحليل الوضع الصحي لمنطقة الواحات.

2 - مناقشة مشاريع تطوير و ترقية الصحة في المنطقة.

3 - إصدار النشريات التوعية و الإحصائية الخاصة بالصحة في منطقة الواحات.

4 - تقديم خدمات استشفائية متنوعة للمرضى من الأسر المعوزة.

هـ- مشروع " فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ":

مشروع خيري يمس جميع شرائح المجتمع المعوزة و المحتاجة , و يقدم مساعدات قدر المستطاع في شتى المجالات, و الهدف العام للمشروع هو إيقاظ بذور الخير لدى أفراد المجتمع.

- الأهداف الفرعية:

1 - توصيل المساعدات لمن يحتاجها.

2 - غرس خصلة الإيثار بين أفراد المجتمع.

3 - إيجاد مشاريع استثمارية للعائلات المحتاجة.

و/- مشروع صناع للإعلام و الإتصال:

هدفه العام المساهمة في صناعة إعلام هادف و ملتزم و ينقسم إلى قسمين

1 - قسم الخدمات: و يضم فضاء الأنترنت, التدريب التقني, التغطية الإعلامية, البرمجة و التصميم, الصيانة و الشبكات.

2 - قسم الإنتاج: و يضم موقع صناع الحياة ورقلة, ورشة الميلتميديا.[1]

---

[1]- جمعية صناع الحياة و صناعة النجاح بورقلة, الموقع الرسمي, www. Sonaa. Algeria.org.

المطلب الثاني تحليل و تفسير المعطيات:

1- البيانات الشخصية:

الجدول رقم (01) : يوضح المبحوثين حسب الجنس:

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	14	%46,66
أنثى	16	%53,33
المجموع	30	%100

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الذكور تقدر ب 46.66%, مقابل 53.33% من الإناث و التي تمثل أكثر نسبة مما يعني أن أغلبية أفراد العينة كانوا إناث بحيث أصبح للفتاة دور كبير في تنمية و تطور المجتمع خاصة بعد إعطائها جميع حقوقها من قبل الدولة مما ساعدها على المشاركة في مثل هذه الجمعيات.

الجدول رقم (02) : يوضح المبحوثين حسب السن:

السن	العدد	النسبة المئوية
من (20 إلى 35)	24	%80
من (36 إلى 44)	06	%20
المجموع	30	%100

يبين الجدول أن نسبة أفراد العينة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20 إلى 35 سنة تقدر ب80% ,أما الذين تتراوح أعمارهم ما بين 36 إلى44 سنة قدرت ب 20%, إذن أغلبية المبحوثين هم من فئة الشباب ما يفسره أن هذه الشباب هم الأكثر وعي ونشاط و قدرة على تسيير مثل هذه الجمعيات الكبيرة و التي تحتاج إلى جهد و نشاط دائم و مستمر و ذلك لطبيعة الأعمال التي يقومون بها داخل هذه الجمعية من أجل تحقيق أهدافها المنشودة .

الجدول رقم (03) : يوضح المبحوثين حسب المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية
إبتدائي	00	%00
متوسط	00	%00
ثانوي	08	%26.66
جامعي	22	%73.33
المجموع	30	%100

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة ذو مستوى جامعي و ذلك بنسبة 73.33%, مقابل نسبة المستوى الثانوي و التي تقدر ب 26.66%, أما المستوى الإبتدائي و المتوسط بنسبة 00%, إذن أغلبية أعضاء هذه الجمعية هم من المثقفين ذو مستوى جامعي أي من خريجي الجامعات و من مختلف التخصصات و هذا ما يساعد و يدعم هذه الجمعية للقيام بدورها على أكمل وجه فلطبيعة نشاط الجمعية الذي يقوم على التوعية و الإرشاد و هذا يحتاج إلى العقول المستنيرة بالعلم و الثقافة .

الجدول رقم (04) : يوضح المبحوثين حسب المهنة:

المهنة	العدد	النسبة المئوية
إداري	08	%26.66
صيدلي	02	%06.66
طالب جامعي	10	%33.33
أستاذ	04	%13.33
مهندس	02	%06.66
مربية أطفال	02	%06.66
خياطة	02	%06.66
المجموع	30	%100

يبين الجدول أن نسبة أفراد العينة الذين هم طلاب جامعيين من مختلف التخصصات تقدر بـ 33.33 % وذلك لأن أكثر المشاركين في هذه الجمعية هم مثقفين و ذو مستوى جامعي وهذا ما يدعمه الجدول السابق, أما نسبة العاملين في المجال الإداري تقدر بـ 26.66%,مقابل نسبة الأساتذة و التي تقدر بـ 13.33% فبما أن معظم المبحوثين متعلمين و خريجي الجامعات فطبيعي يمتهنون مثل هذه المهن , و آخر نسبة هي 06.66% وهم من الصيادلة, المهندسين و مربيات الأطفال و كذا مهنة الخياطة.

2- بيانات استمارة الإستبيان:

الجدول رقم (05) : يوضح ما إذا كان المبحوث منخرط في جمعية أو لا:

الأجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	30	%100
لا	00	%00
المجموع	30	%100

من خلال الجدول يتضح لنا أن جميع أفراد العينة منخرطين في هذه الجمعية و ذلك بنسبة 100%, و هذا لتوجهنا لهذه الجمعية مباشرة و تقابلنا مع أعضائها وقيامنا بتوزيع الإستمارات عليهم فمن الطبيعي أن يكونوا كلهم منخرطين في هذه الجمعية بمراتب مختلفة.

الجدول رقم (06) : يوضح المجال الذي تنشط فيه هذه الجمعية :

المجال	العدد	النسبة المئوية
إجتماعي	30	%50
سياسي	00	%00
ديني	04	%06.66
ثقافي	26	%43.33
المجموع	*60	% 100

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أكثر مجال تنشط في هذه الجمعية هو المجال الإجتماعي و ذلك بنسبة عليهم 50% وذلك يعود لكثرة المشاكل الموجودة داخل المجتمع مما يستدعي تأسيس مثل هذه الجمعيات للوصول إلى حلول و النهوض بالمجتمع إلى أرقى المستويات، ثم تليها النشاط الثقافي الذي يقدر بـ 43.33 % و ذلك لطبيعة النشاطات الثقافية التي تقوم بها هذه الجمعية و ذلك بوضع برامج ثقافية لتثقيف المجتمع كالعروض المسرحية و الحرف التقليدية لحماية هذا التراث القيم ,أما النشاط الديني فكان موجود لكن بصورة أقل من سابقيها بنسبة 06.66% و هذا يعود لكثرة المشاكل الإجتماعية والتي لابد من المبادرة من أجل إيجاد الحلول الممكنة لذلك , كما أن كثرة المساجد و المؤسسات الدينية و المدارس القرآنية التي يرتكز نشاطها الأساسي على توصيل الرسالة الدينية مما يستوجب على المجتمع تأسيس جمعيات أخرى تختص بقضايا المجتمع المختلفة و استكمال ما جاء به الدين الإسلامي ,و آخر نسبة هي

00% و التي مثلها المجال السياسي ما يعني أن هذه الجمعية لم تنشط في السياسة و ذلك لطبيعة نشاطها و أهدافها الإجتماعية كما أن هذا المجال من إختصاص الدولة و السياسيين العاملين فيها إلا أن المجتمع يساعد على ذلك.

الجدول رقم (07): يوضح صفة و وظيفة المبحوث بهذه الجمعية:

الصفة و الوظيفة	عدد	النسبة المئوية
رئيس	02	%06.66
نائب	08	%26.66
عضو	02	%06.66
أمين عام	18	%60.00
المجموع	30	%100

يبين لنا الجدول صفة و وظيفة المبحوثين داخل هذه الجمعية بحيث قدرت نسبة الذين يمتهنون وظيفة الأمين العام بـ 60.66% و هي أعلى نسبة و هذا لطبيعة مستواهم التعليمي فمعظمهم من خريجي الجامعات و هذا ما أكدت عليه الجداول السابقة الذكر, ثم تليها الذين هم في وظيفة نائب بنسبة 26.66% و ذلك لأن كل جمعية من الجمعيات تحتاج لمثل هذه الوظيفة لينوب واحد على الآخر وقت الحاجة و الضرورة ,و آخر نسبة مثلتها وظيفة الرئيس و الأعضاء و قدرت بـ 06.66% وذلك لأن مهنة رئيس تحتاج لجهد و نشاط كبير و خبرة فائقة ذهن ذكي و فطن لمن يريد توليها على وجه صحيح .

الجدول رقم (08): يوضح أسباب و دوافع المبحوث للانضمام إلى هذه الجمعية:

الدوافع و الأسباب	عدد	النسبة المئوية
مساعدة الغير	26	%48.14
حب العمل	28	%51.85

ملء الفراغ	00	%00
المجموع	*54	%100

يوضح لنا الجدول الأسباب التي دفعت مبحوث للإنخراط و للإنظمام لهذه الجمعية حيث أعلى نسبة أجابوا أن سبب انضمامهم هو حب العمل بنسبة 51.85 % و ذلك لأن معظم المنخرطين من فئة الشباب الواعي و المثقف و الذي هو في حركة و نشاط دائم من أجل الوصول بالمجتمع إلى أرقى الدرجات وحب العمل الصالح من صفات المؤمن الصادق و خاصة إذا كان ذلك في إطار جمعوي و نشاط مشترك, و هناك من قال أن السب في إنضمامه للجمعية هو مساعدة الغير و الرغبة الشديدة في القيام بعمل نافع لمساعدة و مساندة غيرهم و الإحسان إليهم بقدر المستطاع , مما يعني أن السبب الرئيسي في إلتحاقهم بهذه الجمعية هو حب العمل و مساعدة الغير و الإندماج أكثر داخل المجتمع و ليس مجرد ملأ الفراغ الموجود في حياتهم و فقط بل يهدفون و يطمحون إلى أكثر من ذلك .

الجدول رقم(09): يوضح ما إذا كانت هناك صعوبات التي تعترض نشاط هذه الجمعية:

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	30	%100
لا	00	%00
المجموع	30	%100

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة أجابوا بأن هناك صعوبات و مشاكل تعترض مسار و نشاط هذه الجمعية كغيرها من الجمعيات الأخرى و ذلك بنسبة 100% كنقص الدعم المادي الذي هو الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الجمعيات و ذلك لطبيعة نشاطها التطوعي القائم على مساعدة الغير و القيا بمشاريع تنموية وخيرية كتنظيم مائدة رمضان للمعوزين توزيع قفة رمضان و ألبسة العيد للأسر المعوزة فمثل هذه المشاريع تحتاج إلى دعم مادي كبير و من مختلف الجهات, بالإضافة إلى مشاريع أخرى تنموية.

الجدول رقم (10): يوضح مدى مساهمة هذه الجمعية في عملية التنمية السياسية و التنشئة السياسية:

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	20	%66.66
لا	10	%33.33
المجموع	30	%100

يوضح لنا الجدول مدى مساهمة هذه الجمعية في التنمية السياسية و التنشئة السياسية إذ نلاحظ أن أغلبية الذين أجابوا بأنها تساهم في ذلك تقدر نسبتهم بـ 66.66% ما يعني أن هذه الجمعية تساهم فعلا في عملية التنمية و ذلك من خلال المشاريع التنموية التي تقوم بها و مقابل 33.33% أجابوا بعدم مساهمة هذه الجمعية في التنمية السياسية و قد يكون ذلك لنقص الدعم بكل أشكاله الذي يساهم في ذلك.

الجدول رقم (11): يوضح ما إذا كان عمر المنخرطين في هذه الجمعية من فئة الشباب:

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	30	%100
لا	00	%00
المجموع	30	%100

يوضح لنا الجدول أن غالبية أفراد العينة هم من فئة الشباب و ذلك بنسبة 100% وهذا أمر طبيعي لأن الشاب هم الأكثر حماس و حيوية و نشاط و وعي و تركيز على الفئات العمرية الأخرى كما أن هذا النوع من الجمعيات يحتاج فعلا للنشاط و الجهد الشبابي لتحقيق أهدافها التنموية على أكمل وجه و هذا ما تؤكده الجداول السابقة في أن معظم المنخرطين في هذه الجمعية كانت تتراوح أعمارهم ما بين 20 و 35 سنة .

الجدول رقم (12): يوضح ما إذا كانت هذه الجمعية تتكون من الطبقة المثقفة (النخبة):

الإجابة	العدد	النسبة المئوية

نعم	30	%100
لا	00	%00
المجموع	30	%100

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلبية المبحوثين من الطبقة المثقفة أو ما يعرف بنخبة المجتمع و ذلك بنسبة 100% وهذا ما أكدت عليه الجداول السابقة في أن أغلبية المنخرطين كانوا ذو مستوى جامعي و خريجي الجامعات في مختلف التخصصات و هذا ما تحتاج إليه الجمعيات من عقول مستنيرة و ثقافة عالية و وعي أكبر للنهوض بالمجتمع و المساهمة في تنميته في شتى المجالات المختلفة الإجتماعية والسياسية و الإقتصادية و الثقافية.

الجدول رقم (13): يوضح مدى الدعم الذي تتلقاه هذه الجمعية لممارسة نشاطها على أكمل وجه:

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	00	%00
لا	30	%100
المجموع	30	%100

الجدول أعلاه يوضح أن جميع أفراد العينة صرحوا أنه لا يوجد دعم نهائيا لهذه الجمعية كي تمارس نشاطها على أكمل وجه و ذلك بنسبة 100%, فلنجاح الجمعيات لا بد من دعم كبير من مختلف الجهات سوى كان دعم مادي أو معنوي و هذا يؤكد على وجود صعوبات تعرقل نشاط هذه الجمعية فالجهود البشرية الجسدية وحدها غير كافية لنجاح الجمعية و العقول البشرية تحتاج للدعم المادي كي تترجم أفكارها الذهنية على أرض الواقع بإنجاز المشاريع التنموية المختلفة و التي تحتاج الى المال فعلا لتحقيقها و تجسيدها.و هذا ما تفتقر إليه هذه الجمعية .

الجدول رقم (14): يوضح ما إذا كان الحيز الممنوح للجمعيات واسع:

الإجابة	العدد	النسبة المئوية

نعم	08	%26.66
لا	22	%73.33
المجموع	30	%100

يبين الجدول أن أغلبية أفراد العينة صرحوا بأن الحيز الممنوح لهذه الجمعية قليل جدا بنسبة 73.33%, و هذا ما أكدته الجداول السابقة , في عدم تلقي الدعم الكافي لهذه الجمعية مع عدم إعطائها حيز و مجال كافي لممارسة نشاطها يعرقلها في أداء مهامها, مقابل 26.66% صرحوا أن الحيز الممنوح لهذه الجمعية واسع إذن قلة هذه النسبة تؤكد على ضيق الحيز الممنوح لها.

الجدول رقم (15): يوضح ما إذا تلقت هذه الجمعية شهادات تكريمية من قبل السلطة:

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	30	%100
لا	00	%00
المجموع	30	%100

يوضح الجدول أن معظم أفراد العينة أدلوا بأن هذه الجمعية تلقت شهادات تكريمية و ذلك بنسبة 100% و هذا يبين إهتمام الدولة بهذه الجمعية بتكريمها على مجهودها الخاص دون دعمها في ذلك ما يوضح إعتماد هذه الجمعية على نفسها و ليس على الدولة , و بالتالي هذا المجهود العظيم الذي تقوم به هذه الجمعية إتجاه المجتمع يستحق التكريم و الشهادات المشرفة إعترافا لها بعملها و نشاطها القيم و لأنه يهدف أساسا للتنمية و التطور و الرقي بالبلاد .

خلاصة الفصل التطبيقي:

يعتبر المجتمع المدني في الوقت الحالي من خلال الأدوار التي يقوم بها شبكة واسعة تضم كل من الهيئات و المنظمات و المؤسسات الموجودة في المجتمع الجزائري منذ زمن بعيد.

من خلال ما عرضناه في فصلنا هذا بعنوان المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية، في ولايةورقلة نلاحظ أن هناك مجهود كبير و واضح من قبل جمعية صناع الحياة في هذا المجال ، أما في المجال الإجتماعي فقامت بعدة خدمات و نشاطات عظيمة مما ساهم في مساعدة المعوزين من أفراد المجتمع و تقديم يد العون لهم، أما ثقافيا قامت هذه الجمعيةِ في ولاية ورقلة بعدة نشاطات وقيمة مفيدة خاصة في إرساء القيمِ الإسلامية و محاولة تغيير أفكار الجيل من أفكار سلبية إلى إيجابية والحفاظ على الموروث الثقافي .

إن النشاط الفعال الذي قامت به هذه ا لجمعيةِ في ولاية ورقلة يستحق الإهتمام و التكريم من قبل السلطات ، إلا أن هذا لا ينفي أنها ما زالت و لا تزال تواجه صعوبات تعرقل نشاطها كعدم تلقيها للدعم المادي و عدم إعطائها حيز و مجال واسع لتحقيق أهدافها المرجوة .

خـــــاتمـــة

الخاتمة:

ما طمحت إليه هذه الدراسة , يتوقف عند حدود التعرف على المجتمع المدني ودوره في تحقيق التنمية السياسية خلال هذه المرحلة التاريخية بالذات , وذلك على أنقاض مرحلة من البناء الوطني تميّزت برغبات احتوائية واسعة أظهرتها الدولة آنذاك إزاء مؤسسات المجتمع المدني.

من ناحية أخرى نؤكد أن إشكالية المجتمع المدني و التنمية السياسية تمثل إشكالية جوهرية و حساسة يتجاوز تناولها حدود هذه ال مذكرة ، بل يحتاج إلى الطرح المفصّل ضمن مقاربات متعدّدة الاختصاصات.

كما تم الإشارة من ناحية أخرى إلى توضيح العلاقة التي تربط بين المجتمع المدني و التنمية السياسية بحيث نجد أن العلاقة بينهما هي علاقة تكامل و ترابط ،حيث يبقى دور المجتمع المدني في جوهره دورا تنمويا مهما تكن الخلفيات الإيديولوجية الموجّهة لهذا الفعل،على اعتبار أنّه فعل تشاركي داخل مجتمع سياسي ، ما يرمي في جوهره، إلى أن علاقات التبادل بين الناس في اختلافهم وإضفاء الشرعية على المسار كلّه دون احتكار لهامش الفعل من قِبَلِ الدولة، بما يسمح بتحقيق الرفاه المعيشي الذي يقاس بالنظر إلى بعده الجماعي، و بالنظر إلى تطوير القيم الاجتماعية وتوزيع الثروات المشتركة والتوازنات العلائقية والاجتماعية استنادا إلى معايير داخلية نابعة من فعل الفاعلين أنفسهم وتصوّراتهم وقيمهم ومبادراتهم واختياراتهم، الهادفة جميعا إلى دعم اللحمة الاجتماعية في ظل واقع الاختلاف والتـــــــــــــــنوّع.

و يمكن القول أن المجتمع المدني يمثل المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لأغرض متعددة ,أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار ومنها أغراض ثقافية كما هو الشأن في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف الى نشر الوعي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جمعية، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية.

من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية ومن خلال تربصنا ودراساتنا الميدانية تتجلى صدق الفرضيات السالفة الذكر ودلك يتضح في العلاقة الوطيدة بين المجتمع المدني ومؤسساته وبين الدولة وقراراتها نحو القضايا المتعلقة بعملية التنمية السياسية بمختلف أشكالها وفعالية المجتمع المدني في تدعيمها

وكل ما نختم به السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

قائمـة المراجـــع

قائمة المراجع:

1/- الكتب العربية:

1- عاطف أبو يوسف, المجتمع المدني للدولة, ط1, غزة, دار الشروق, 2005.

2- الحبيب الجناحي, المجتمع المدني و أبعاده الفكرية,ط1, دمشق, دار الفكر, 2003.

3- عزمي بشارة, المجتمع المدني: دراسة نقدية إشارة إلى المجتمع المدني العربي,ط 1, بيروت,مركز دراسات الوحدة العربية.

4- ثامر كامل محمد الخزرجي, النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة,(دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة), ط1, الأردن, دار مدجدلاوي, 2003.

5- ابراهيم مشورب , المؤسسات السياسية و الإجتماعية في الدولة المعاصرة , ط 2, بيروت , دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر, 2004.

6- أحمد شكري الصبيحي, مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي, ط 1, بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية, 2000.

7- توفيق المديني, المجتمع المدني السياسة في الوطن العربي, ط 1, دمشق, منشورات اتحاد الكتاب العرب, 1997.

8- سعد الدين إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات. القاهرة:مركز بن خلدون للدراسات الإنسانية/الكويت:دار سعاد الصباح، 1991.

9- سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، "المجتمع المدني و الدولة في الفكر و الممارسة الإسلامية المعاصرة"، في:(سعيد بن سعيد العلوي، المجتمع المدني في الوطن العربي).

10- نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية دراسة في اجتماعيات العالم الثالث. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1996.

11- محي الدين صابر، التغير الحضاري وتنمية المجتمع. سرس الليان، 1962.

12- مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر. 1980) (1962. الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية1986 .

13- رعد عبد الجليل علي, التنمية السياسية مدخل للتغيير, ليبيا ,الجماهيرية العربية الليبية الإشتراكية العظمى .

14- علي عباس مراد, المجتمع المدني و الديمقراطية, لبنان, مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع, 2009.

15- عبد الناصر جابر،

16- عبد القادر بهلول, بين الأزمة الإقتصادية و الأزمة السياسية,ط 1, دار حلب, الجزائر, 1993.

17- علي توريدي محمد.

18- أحمد موصلي ولؤي صافي، جذور أزمة التثقف في الوطن العربي. بيروت: دار الفكر المعاصر، 2002.

19- الرياشي سليمان، وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. طبعة 2، بيروت: م.د.و.ع، 1996.

2/ الكتب الأجنبية:

1- Jacques Chevalier (et autres), La société civile. Paris :Presse universitaire de France, 1986,p9.

2 - D.R wreaked nath، Community Development as a Mean of Organized Social change. Hyderabad:-2 chawdharied، New York 1970، p 04.

3 - Making Tractiton in M odern ITALY; Princeton :1993.
Robert ,D. Putnam ,Democracy Work : Civil

3/- المقالات و الدوريات:

1 -مولود مسلم, المجتمع المدني دراسة نظرية, مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية, العدد 9 جانفي 2004.

2 -صالح، زياني، واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي. مجلة العلوم الإنسانية، العدد 9.

4/- الندوات و الملتقيات:

1- الملتقى الدولي الأول حول:المجتمع المدني المغاربي ـ واقع وآفاق **- جامعة 08 ماي 1945 . قالمة . يومي 5و6 نوفمبر 2012**, من اعداد الأستاذ:**كمال محمد الأمين.**

5/- مواقع الأنترنت:

1- معلومات مفيدة على موقع: برنامج إدارة الحكم في الدول العربية منظمة الأمم المتحدة t=2&http://www.pogar.org/arabic/countries/theme.aspx?cid=1

2- حرية تكوين الجمعيات في الجزائر، www.EMHRN-euromednights-net

3- يوسف مكي، "دور المجتمع المدني في تحقيق عملية الإصلاح الاقتصادي"،

.< www.newsabah.com/modulees.php?name=news&tik=article&sid=

4-الموسوعة الحرة ويكيبيديا wilaya. Ouargla.dz.

5-جمعية صناع الحياة و صناعة النجاح بورقلة , www.sonaa.algeria.org.

7/- الوثائق الرسمية:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 31-90 المتضمن قانون الجمعيات الصادر بتاريخ4 ديسمبر 1990، عدد 53، الصادرة بتاريخ 05 ديسمبر 1990.

8- المذكرات و الرسائل الجامعية و المحاضرات:

1 -محاضرات في مقياس الحكم الراشد, الموسم الجامعي 2012/2011.

2 -الأستاذة شليغم, أستاذة في العلوم السياسية, رسالة دكتورا, المجتمع المدني.

3 -مليكة بوجيت, ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر, دراسة الخلفيات و التفاعلات و الأبعاد,(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية , كلية العلوم السياسية و الإعلام, جامعة الجزائر 1997.

ملاحــق الدراســة

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تخصص: تنظيمات

الموضوع:

المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية بورقلة

الإستبيان:

سيدي سيدتي: " السلام عليكم و رحمة الهق تعالى و بركاته".

في إطار القيام ببحث ميداني لإعداد مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية تخصص تنظيمات حول موضوع " المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية بورقلة " نضع بين أيديكم هذه الإستمارة راجين منكم الإجابة على أسئلتنا بوضع علامة (X) أمام الإجابة المناسبة مع العلم أن إجاباتكم ستبقى تحت سرية تامة و لا تستخدم إلا لأغراض علمية فقط و شكرا لكم .

السنة الجامعية:2013/2012

البيانات الشخصية للمبحـ

1 -الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2 -السن: ☐

3 -المستوى التعليمي: إبتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

4 -المهنة : ☐

<u>أسئلة الإستبيان:</u>

5 -هل أنت منخرط في جمعية؟ نعم ☐ لا ☐

6 -ما هو المجال الذي تنشط فيه هذه الجمعية؟ إجتماعي ☐ سياسي ☐ ديني ☐ ثقافي ☐

7 -ماهي صفتك أو وظيفتك في هذه الجمعية ؟ رئيس ☐ نائب ☐ أمين عام ☐ عضو ☐

8 -مالذي دفعك للإنظمام بهذه الجمعية ؟ : مساعدة الغير ☐ حب العمل ☐ ملأ الفراغ ☐

9 -هل هناك صعوبات تعترض نشاط هذه الجمعية ؟ نعم ☐ لا ☐

10- هل ترى أن هذه الجمعية تساهم فعلا في عملية التنمية السياسية و التنشئة السياسية ☐ نعم ☐ لا

11-هل معدل عمر المنخرطين في هذه الجمعية من الفئات الشابة؟ نعم ☐ لا ☐

12- هل تتكون هذه الجمعية من ☐ المثقفة أو ما يعرف بالنخبة؟ نعم ☐ لا ☐

13- هل ترى أن الدعم الممنوح للجمعية يسمح لها بممارسة نشاطها عل أكمل وجه ؟

نعم ☐ لا ☐

14 - هل ترى أن الخير الممنوح للجمعيات واسع؟ نعم ☐ لا ☐

15 – هل سبق و أن تلقت هذه الجمعية شهادات تكريمية من السلطات؟ نعم ☐ لا ☐